

2015

دولة فلسطين هيئة مكافحة الفساد



التقرير السنوي 2015





سيادة الرئيس محمود عباس (ابو مازن)

رئيس دولة فلسطين

من كلمة فخامة رئيس دولة فلسطين السيد محمود عباس:

ضمن احتفالية اليوم العالمي لمكافحة الفساد 2015/12/14

"أنا أفخر بعمل الهيئة وبرئيسها وطاقمها، نريد دولة قانون نظيفة وحريصون على الشفافية والمساءلة. إن الناس أصبحوا حريصين على مكافحة الفساد، وبالتالي كل إنسان يشعر أن إنساناً ما فاسد فيكتب بحقه وهذا نوع من الشجاعة المعنوية التي يتمتع بها شعبنا، ولم يعودوا يخافون من أصحاب السلطة والنفوذ والفساد، ولكن أتمنى أن تكون الشكاوى المقدمة صحيحة وأن لا تكون كيدية لأن سمعة الناس مهمة جداً بالنسبة لنا، ولا يجب أن نتهم أحد من الناس بالفساد إلا إذا كان صحيحاً، وعلى المواطنين الإسراع بتقديم أي شكوى ضد من يشعرون أنه يتلاعب بالأموال العامة، والمصلحة العامة لأننا نريدها دولة قانون."

"نحن سائرون بهذا الخط وهيئة مكافحة الفساد تسير بهذا الخط، وتعرف هي ورئيسها أن لا أحد فوق القانون، ولا أحد يتدخل بشؤونها، وإذا وصلت لنا شكوى نصدر القرار بإحالتها للهيئة للتحقق، مع الحرص الشديد على سمعة الناس، أي قضية يجب أن تدرس بمنتهى الكتمان حتى يصدر القرار، وعلى كل من يرتكب شيئاً بحق وطنه من جريمة أو جنحة أو غيرها أن يتحمل مسؤولية ذلك."

"أفخر أنني أطلقت الهيئة وافتخر بالإخوة الذين يعملون فيها، وأتمنى لهم النجاح والتوفيق في عملهم."

من كلمة دولة د. رامي الحمد لله رئيس مجلس الوزراء:

خلال اطلاق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في 2015/4/8:

"إن مكافحة الفساد ومنع وقوعه وتفشيهِ هي مسؤولية كبرى وواجب يناط بكل مواطن ومؤسسة، وهي تستدعي ليس فقط إقرار الاستراتيجيات والخطط، بل تفعيل البنية التشريعية والقانونية الناظمة لعمل الحكومة وكل المؤسسات والأفراد، هذا بالإضافة إلى تعزيز دور وقدرات كل مكونات العمل الرقابي، وتمكين الجهات والمؤسسات المسؤولة عن أعمال القانون بما يضمن ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد ومعاقبتهم."



"خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية السابقة تم التمكن من إعادة أحد الفارين من العدالة، واسترجاع متحصلات جرمية تجاوزت قيمتها 70 مليون دولار، مشيراً إلى أهمية دور الهيئة في استرداد المزيد من الأموال والأشخاص المحكوم عليهم بتهم فساد."

"إن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد تأتي استكمالاً لانضمام فلسطين إلى اتفاقيات مكافحة الفساد الدولية والعربية، حيث نسعى من خلال الاستراتيجية التي نقرها اليوم، إلى التوسع في إنفاذ القانون وتعزيز الإجراءات الوقائية، إضافة إلى توسيع وتفعيل التعاون الدولي في التحقيقات المشتركة وتبادل المعلومات ومكافحة غسل الأموال واسترداد المتحصلات الجرمية."

"إنني أقدر جهود هيئة مكافحة الفساد، ممثلة برئيسها وجميع كوادرها"

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
5	كلمة رئيس الهيئة
6	مقدمة
9-7	التنظيم القانوني للهيئة
27-10	أولاً: إنجازات الهيئة في مجال الوقاية والتوعية والتدريب والإعلام
12-10	الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
17-13	انشطة الهيئة بالتعاون مع القطاع الحكومي
20-17	انشطة الهيئة بالتعاون مع القطاع الأهلي
21	انشطة في الجامعات والكليات والمعاهد العليا الفلسطينية
23-21	انشطة إعلامية وإلكترونية
27-24	أبحاث ودراسات واصلارات ومطبوعات
30-28	ثانياً: الإحتفال السنوي بمناسبة اليوم العلمي لمكافحة الفساد
31	ثالثاً: تقرير استعراض تنفيذ فلسطين لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد
49-32	رابعاً: الشكاوى وإنفاذ القانون
52-50	خامساً: اقرارات الذمة المالية
56-53	سادساً: الشؤون الإدارية والمالية وتكنولوجيا المعلومات
58-57	سابعاً: المشاركة في الفعاليات العامة
60-59	ثامناً: المعوقات والتحديات

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة رئيس الهيئة:



بالرغم من التحديات الكثيرة التي يواجهها شعبنا، إلا أن الهيئة رفعت من وتيرة عملها خلال هذا العام وصولاً إلى إنجازات مميزة بخصوص مسؤولياتها ومهامها التي حددها القانون، فعلى صعيد إنفاذ القانون، شهد هذا العام متابعة غير مسبقة لحجم القضايا والبلاغات التي ترد الهيئة يومياً، وذلك بفضل تعاون الجميع -مؤسسات وأفراد-، حيث كان لهم دور كبير في وصول الهيئة إلى المعلومات اللازمة بخصوص شبهات الفساد، أما على صعيد التوعية والتدريب والمشاركة المجتمعية فإن أنشطة الهيئة في هذا المجال استهدفت

قطاعات متعددة على الصعيدين الرسمي والمجتمعي كان الهدف منها تعزيز المساهمة العامة في جهود مكافحة الفساد، كما وشهد هذا عام 2014 انضمام فلسطين لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، تم خلال العام 2015 استعراض تنفيذ دولة فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كإستحقاق بعد إنضمامنا وتمتعنا بصفة الدولة الطرف في الاتفاقية.

ندرك صعوبة الحالة الفلسطينية سواء باستمرار الاحتلال الاسرائيلي وغياب المجلس التشريعي وصعوبة ممارسة مهامنا في قطاع غزة، إلا أننا سنستمر في عملنا مع شركائنا لتحقيق الأهداف التي رسمناها سوياً في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، آمليين بأن تعود اللحمة الحقيقية لشعبنا وتعمل مؤسساته بكامل طاقتها ويتحقق حلمنا في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة. إنني على ثقة بأن شعبنا، ونحن من ورائه، سيتمكن من اجتثاث الفساد وتجفيف منابعه، وسنستمر الجنود الأوفياء لحماية مصالحه في شتى الميادين التي يتيحها القانون، وصولاً إلى مجتمعٍ خالٍ من الفساد، يسوده العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وتغلب فيه المصلحة العامة على المصالح الضيقة. وندعو شعبنا إلى نبذ الإشاعات والشكاوى والبلاغات الكيدية، على قاعدة "المتهم بريء حتى تثبت إدانته". ندرك حجم التحديات والمهام الصعبة التي نواجهها، وسنظل بعون الله ماضين في جهودنا لبناء مجتمع خالٍ من الفساد، مجتمع يستحقه أبناء وطننا الحبيب فلسطين، بدعم واضح وقوي من الإرادة السياسية ممثلة بسيادة الرئيس محمود عباس.

رفيق شاعر النثشة

رئيس هيئة مكافحة الفساد

مقدمة

التزاماً بأحكام المادتين 10/8 و 1/6 د من قانون مكافحة الفساد المعدل رقم (1) لسنة 2005، واللذان نصتا على اعداد وقرار التقرير السنوي ورفع له لرئيس الدولة ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي، عملت الهيئة على مدار السنوات الخمس الماضية على إعداد تقرير سنوي بأعمالها وإنجازاتها، سُلم لكل من رئيس دولة فلسطين ورئيسي مجلس الوزراء وهيئة الكتل البرلمانية في غياب المجلس التشريعي. وهذا هو التقرير الخامس الذي تعده الهيئة، وقد عملت على نشر التقارير السنوية كافة ووضعها في متناول المواطنين على موقع الهيئة الالكتروني لتعميم الفائدة ولإطلاع الجمهور على كافة المعلومات المتعلقة بالفساد وجهود مكافحته.

يُعرف هذا التقرير بالهيئة وتنظيمها القانوني واختصاصاتها وصلاحياتها ويعرض أهم إنجازات الهيئة خلال العام 2015 سواء منها ما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالتعاون مع شركاء الهيئة من كافة القطاعات الرسمية والأهلية، في مجالات الوقاية من الفساد والتوعية بمخاطره وأسبابه وطرق معالجته، كما يعرض لأهم الإنجازات والإحصاءات المتعلقة بمحور انفاذ القانون، من حيث عدد الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال العام 2015، وعدد ما تم إحالته إلى النيابة المنتدبة من ملفات، بالإضافة إلى إحصاءات تبين إنجازات النيابة المنتدبة وما تم إحالته لمحكمة جرائم الفساد من قضايا خلال العام 2015، والإحصاءات المتعلقة باقرارات الذمة المالية.

ويعرض هذا التقرير الواقع المالي والإداري للهيئة وميزانية توضح إيرادات ومصاريف الهيئة خلال العام 2015.

أنشئت هيئة مكافحة الفساد بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005، كهيئة مستقلة إدارياً ومالياً، منحت من الاختصاصات والصلاحيات ما يمكنها من الاضطلاع بمهامها في مكافحة الفساد، وقد اتسم هذا التعديل بمحاكاة وانسجام تام مع إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فأصبح القانون قانوناً لمكافحة الفساد، بكافة أشكاله وخولها صلاحيات واسعة تمكنها من القيام بمهامها في مكافحة الفساد.

إختصاصات الهيئة:

1. حفظ جميع إقرارات الذمة المالية وطلب أية بيانات أو إيضاحات تتعلق بها.
2. فحص الذمة المالية للخاضعين لأحكام هذا القانون .
3. التحقيق في الشكاوى التي تقدم عن جرائم الفساد.
4. التحقق من شبهات الفساد التي تنسب إلى الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون.
5. توعية المجتمع بكافة مستوياته الرسمية وغير الرسمية وتبصيره بمخاطر جرائم الفساد وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكيفية الوقاية منها ومكافحتها، وذلك من خلال:
 - أ. جمع المعلومات المتعلقة بكافة صور وأشكال الفساد والعمل على إيجاد قاعدة بيانات وأنظمة معلومات وتبادلها مع الجهات والهيئات المعنية بمكافحة قضايا الفساد في الداخل والخارج وفقاً للتشريعات النافذة.
 - ب. التنسيق مع كافة مؤسسات السلطة الوطنية لتعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحتها.
 - ج. التنسيق مع وسائل الإعلام لممارسة دور فاعل في نشر ثقافة النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد في المجتمع.
 - د. العمل على تعزيز إسهام ومشاركة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية في الأنشطة المناهضة للفساد وإيجاد توعية عامة بمخاطرها وآثارها وتعزيز ثقافة عدم التسامح مع الفساد والفاستدين.
6. رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
7. إعداد نشرات دورية تبين مخاطر الفساد والواسطة والمحسوبية على مؤسسات السلطة الوطنية وإداراتها العامة.
8. مراجعة وتقييم ودراسة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد واقتراح التعديلات عليها وفقاً للإجراءات المرعية.

9. التنسيق والتعاون مع الجهات والمنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في البرامج الرامية إلى الوقاية من هذا النوع من الجرائم.
10. إعداد التقرير السنوي للهيئة.

صلاحيات الهيئة:

- لتمكين الهيئة من ممارسة الاختصاصات والمهام المناطة بها، فقد خولت بمجموعة من الصلاحيات كما يلي:
1. تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد المقدمة لها ودراستها ومتابعتها، والقيام بأعمال التحري وجمع الإستدلالات بشأنها والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بذلك ومباشرة التحقيق والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة وفقاً لأحكام هذا القانون والتشريعات ذات العلاقة.
 2. ملاحقة كل من يخالف أحكام هذا القانون وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة ومنعه من السفر وطلب كف يده عن العمل من الجهات المعنية ووقف راتبه وعلاواته وسائر استحقاقاته المالية عند اللزوم، وتعديل أي من تلك القرارات أو إلغائها وفق التشريعات النافذة.
 3. استدعاء الشهود والمعنيين من الموظفين العموميين أو موظفي القطاع الخاص أو أي شخص له علاقة للاستفسار والتحري حول واقعة تتعلق بجريمة فساد.
 4. طلب أي ملفات أو بيانات أو أوراق أو مستندات أو معلومات أو الإطلاع عليها أو الحصول على صور منها من الجهة الموجودة لديها بما في ذلك الجهات التي تعتبر كل ذلك سري التداول وفقاً للإجراءات القانونية النافذة.
 5. التنسيق مع الجهات المختصة لتعقب وضبط وحجز واسترداد الأموال والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد على أن يصدر قرار المصادرة بشأنها من المحكمة المختصة بنظر الدعوى.
 6. مباشرة التحريات والتحقيقات اللازمة لمتابعة أي من قضايا الفساد من تلقاء نفسها أو بناء على إخبار أو شكوى ترد إليها من أية جهة، وإذا تبين بنتيجة الدعوى أو التحقيق أن الإخبار أو الشكوى الواردة إلى الهيئة كاذبة أو كيدية يتم تحويل مقدمها إلى الجهات القضائية المختصة لمعاقبته وفقاً للأصول القانونية المتبعة.
 7. الطلب من محكمة جرائم الفساد وقف أي شركة أو جمعية أو هيئة أهلية أو نقابة أو أي هيئة اعتبارية عن العمل في حالة ارتكابها أي من جرائم الفساد، أو حل أي من هذه الهيئات وتصفية أموالها وحرمان كل من له علاقة بالجريمة المرتكبة من تأسيس أية هيئة مماثلة أو أن يكون عضواً في مجلس إدارتها أو مديراً لها لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات.
 8. حق تحريك الدعاوى الخاصة بالجرائم المحددة بهذا القانون من خلال النيابة العامة ومباشرتها وفقاً لأحكام هذا القانون والتشريعات الأخرى ذات العلاقة ولا تقام هذه الدعاوى من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز وقف الدعوى بعد تحريكها أو التنازل عنها أو تركها أو التصالح عليها إلا في الحالات المحددة في القانون.

أولاً: رئيس الهيئة:

رئيس الهيئة معالي السيد رفيق شاكر النتشة تم تعيينه بناءً على مرسوم رئاسي استناداً للمادة (3) بند (3) من قانون مكافحة الفساد المعدل.

ثانياً: المجلس الاستشاري:

يتشكل المجلس الاستشاري لهيئة مكافحة الفساد من السادة الأعضاء:

د. نبيل قسيس	رئيس جامعة بيرزيت السابق، ووزير المالية السابق
د. ناصر القدوة	وزير الخارجية سابقاً ومندوب فلسطين لدى الامم المتحدة سابقاً
د. صبري صيدم	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي
اللواء محمد ذيب منصور (أبو عاصم)	وكيل وزارة الداخلية
أ. أحمد الصياد	نقيب المحامين الأسبق
د. ممدوح العكر	المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان السابق
د. نايف أبو خلف	وزير الحكم المحلي سابقاً / رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة النجاح
م. أنور البدوي	رجل أعمال / قطاع خاص

ثالثاً: الإدارات العامة: تتشكل الهيئة من الإدارات التالية:

1. ديوان رئيس الهيئة.

2. الإدارة العامة للشؤون القانونية.

3. الإدارة العامة للمعلومات والمتابعة.

4. الإدارة العامة للتخطيط.

5. الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.

6. دائرة الرقابة الداخلية.

رابعاً: نيابة مكافحة الفساد:

تتكون هذه النيابة من مساعد نائب عام ورئيس نيابة وعدد من وكلاء النيابة وأعضاء نيابة مكافحة الفساد هم جزء لا يتجزأ من النيابة العامة الفلسطينية والذين جرى انتدابهم للعمل مع هيئة مكافحة الفساد وفقاً للإجراءات المتبعة في قانون السلطة القضائية وقانون مكافحة الفساد.

أولاً: إنجازات الهيئة خلال العام 2015 في مجال الوقاية والتوعية والتدريب والإعلام:

1. الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:

1.1: تقييم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2012-2014):

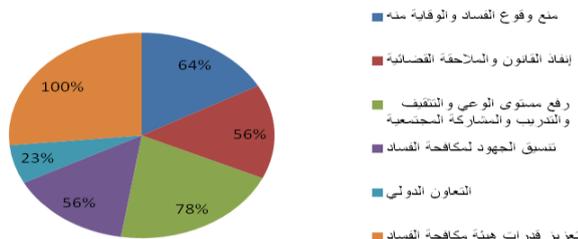
بتاريخ 2015/1/22 نظمت الهيئة ورشة عمل في رام الله، شارك فيها 24 من أطراف تنفيذ الاستراتيجية سواء كانت مؤسسات رسمية أو مجتمع مدني. ناقشت الورشة ملاحظات ومواقف الأطراف من تنفيذ الاستراتيجية المنتهية في العام 2014، وذلك تمهيداً لعرض النتائج النهائية من قبل الجهة الاستشارية التي تم التعاقد معها وفق الأصول القانونية.

عرضت الجهة الاستشارية نتائج تقييمها للاستراتيجية في ورشة عمل وطنية بتاريخ 2015/4/8، شارك فيها عدد كبير من القائمين على المؤسسات الوطنية أو مندوبون عنها. تبع ذلك نشر تقرير التقييم على صفحة الهيئة الإلكترونية.

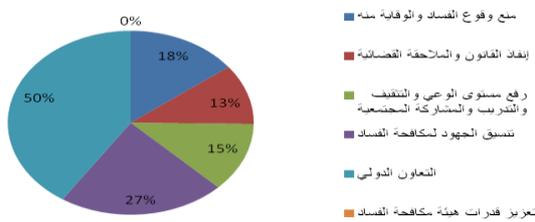
بينت نتائج تقييم الاستراتيجية المنتهية في العام 2014 عند تحليل المؤشرات (204 مؤشر) أن 143 مؤشر منجزة بالكامل و 25 مؤشر منجزة جزئياً و 36 مؤشر غير منجزة (أما لأسباب واعتبارات فنية أو إجرائية أو مالية أو زمنية). أي أن نسبة المؤشرات المنجزة بالكامل تشكل 70% وهذه نسبة جيدة، وإذا أخذنا بعين الإعتبار المؤشرات المنجزة جزئياً والتي تشكل 12% نجد أن نسبة الإنجاز بلغت 82% وهي نسبة جيدة جداً.

(المصدر: الجهة المتعاقد معها لإنجاز التقييم).

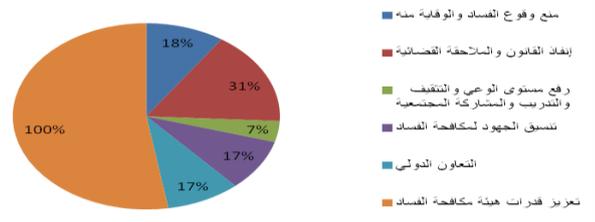
عدد المؤشرات المنجزة بالكامل



عدد المؤشرات غير المنجزة



عدد المؤشرات المنجزة جزئياً



1.2. اطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لدولة فلسطين للأعوام 2015-2018:



نظمت هيئة مكافحة الفساد بتاريخ 2015/4/8 ورشة عمل لإطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء د. رامي الحمد لله، حيث شارك فيها 200 شخص من أعضاء اللجنة التنفيذية والمركزية والمؤسسات الرسمية والمجتمعية وممثلي السلك الدبلوماسي.



مجموعات العمل: د. حسن نافع، د. محمد الشالدة، د. أحمد ابو دية، د. بسام القواسمي.

محاور الاستراتيجية

- المحور الأول: منع وقوع الفساد والوقاية منه.
 - المحور الثاني: إنفاذ القانون والملاحقة القضائية.
 - المحور الثالث: رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية.
 - المحور الرابع: التعاون الدولي.
- سبق الورشة توزيع مسودة الاستراتيجية على الاطراف وأصحاب الاختصاص.

تم في الجلسة الثانية من الورشة تقسيم الحضور على محاور الاستراتيجية حيث قام كل رئيس لجنة بمناقشة المحور وأهدافه مع أعضاء المجموعة.

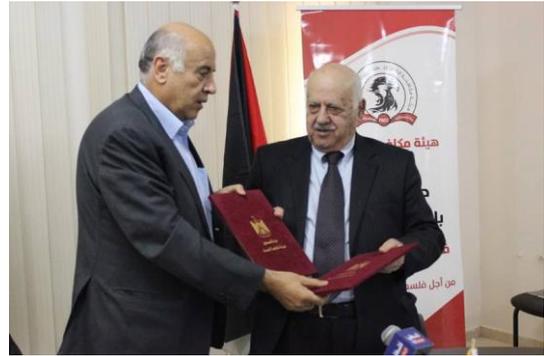


1.3. توقيع خطة عمل مشتركة مع اطراف تنفيذ الاستراتيجية:

بعد اطلاق تنفيذ الاستراتيجية، قامت الهيئة وجهات وطنية من القطاعين الرسمي والمدني بتشكيل مجموعات عمل من أجل وضع خطط مشتركة تنفيذياً لهذه الاستراتيجية. وعند نهاية العام 2015 وصل عدد الخطط الموقع عليها من قبل الهيئة وأطراف تنفيذ الاستراتيجية إلى عشرين خطة امتدت ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات.

الاطراف التي اطلقت مع الهيئة خطط عمل خلال العام 2015

مؤسسات حكومية	مؤسسات مجتمع مدني	مؤسسات مجتمع مدني	مؤسسات مجتمع مدني
وزارة الثقافة	شبكة المنظمات الأهلية	طاقم شؤون المرأة	مؤسسات مجتمع مدني
وزارة الاقتصاد الوطني	الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب "بيالارا"	جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية	جمعية إنعاش الأسرة
وزارة النقل والمواصلات	مركز الهدف بلعين ومركز مواهب وإبداعات الأطفال والشباب	الهيئة الأهلية لتعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون (استقلال)	الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية
مجلس الشباب والرياضة واللجنة الأولمبية الفلسطينية	مركز تطوير الإعلام جامعة بيرزيت"	جامعة فلسطين الأهلية	الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية في محافظة جنين
صحيفة الحياة الجديدة	جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية	معهد الأبحاث التطبيقية القدس "ريج"	المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة)
			شبكة امين الإعلامية



جانب من توقيع خطط تنفيذية مشتركة مع اللجنة الأولمبية وجامعة بيرزيت

2. انجازات الهيئة خلال عام 2015 في مجال الوقاية والتوعية والتدريب والمشاركة المجتمعية:

خلال عام 2015 نفذت الهيئة وشركاؤها 157 فعالية توزعت على مؤتمرات ودورات تدريبية وورش عمل ولقاءات وجلسات تقييمية لمشاريع طلابية استهدفت جميعها 9174 موظف وناشط ومؤسسات مدنية وجمعيات اهلية ومجتمع مدني وطلبة جامعات وكليات ومدارس ومعلمين ومشرفين تربويين ورجال دين. وقد احتوت هذه النشاطات على:

1. التدريب حول مدونة السلوك واخلاقيات الوظيفة العامة التي استهدفت موظفي المؤسسات الرسمية بمن فيهم المشرفين التربويين.
2. انجاز ستة دراسات.
3. إعداد دليل نادي محصن من الفساد.
4. مخلص الأبحاث الطلابية الفائزة في برنامج الدور التربوي في مكافحة الفساد.
5. طباعة ونشر رسوم كاريكاتيريه.
6. طباعة رزنامة مكتبية ورزنامة معلقة.

هدفت هذه النشاطات إلى:

1. رفع مستوى الوعي والوقاية في تعزيز جهود مكافحة الفساد للتأثير على السلوك المجتمعي.
2. تمكين الفئات المستهدفة بخصوص قانون مكافحة الفساد والمساءلة المجتمعية .
3. آليات الابلاغ عن شبهات الفساد
4. اشراك هذه الفئات المذكورة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2018.

أ: أنشطة الهيئة بالتعاون مع القطاع الحكومي:

1. ديوان الموظفين العام :



نفذت الهيئة وديوان الموظفين العام وبالتعاون مع مجلس الوزراء والمؤسسات المعنية 49 يوم تدريبي استهدف 2752 من موظفي القطاع العام حول مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة.

وضمن نفس التوجه، تعاونت وزارة التربية والتعليم لتوفير تدريب لـ 491 مشرف تربوي ضمن خطة تمت المتابعة عليها بين الاطراف الثلاثة، ليقوموا هؤلاء المشرفون بتدريب كافة معلمي المدارس الحكومية في المرحلة الثانية من التدريب على هذه المدونة.

2. وزارة التربية والتعليم العالي:

سنة عشرة جلسة تحكيم للأبحاث الطلابية ضمن "برنامج الدور التربوي في مكافحة الفساد":



خلال الفترة الممتدة 2015/4/27-12 نفذت الهيئة بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي 16 جلسة تحكيم لأبحاث طلابية حول مكافحة الفساد في مديريات التربية على مستوى الضفة الغربية. شارك في البرنامج 324 طالب وطالبة، وهو ينفذ للسنة الثالثة على التوالي.

تحكيم أعمال مسرحية لأفضل عمل مسرحي في مكافحة الفساد لمديريات التربية والتعليم في شمال الضفة



الغربية وتكريم الفائزين:

بتاريخ 2015/6/11 كرمت هيئة مكافحة الفساد ووزارة التربية والتعليم العالي 30 طالب وطالبة شاركوا في مسابقة أفضل عمل مسرحي وذلك في احتفال حضره المشرفون التربويون والمعلمون الذين أشرفوا على إنجاز هذه الأعمال

المسرحية، حيث استمر العمل على طول فصل دراسي كامل قامت الهيئة ووزارة التربية والتعليم العالي بتنفيذ مسابقة أفضل عمل مسرحي في مكافحة الفساد، وجرى تحكيم المسرحيات المشاركة في مدينة نابلس بتاريخ 2015/4/12 من خلال لجنة ضمت، بالإضافة إلى الهيئة، وزارتي التربية والتعليم العالي والثقافة. شارك في هذه المسابقة جميع مديريات شمال الضفة الغربية، وهدفت إلى رفع مستوى الوعي لدى الطلبة بشكل خاص، والمواطنين بشكل عام، بمفهوم الفساد وآلية مكافحته.

تنظيم دورة تدريب لمشرفي التربية والتعليم حول مدونة السلوك :

وقعت الهيئة مذكرة تعاون بين ديوان الموظفين العام ووزارة التربية والتعليم العالي تستهدف المشرفين التربويين ليتم تدريبهم على مدونة السلوك حيث شارك في هذه اللقاءات 491 مشرف ومشرفة من 17 مديرية حيث سيقومون بتدريب العاملين في المديريات جميعها.

ورشة عمل حول دور المشرفين التربويين في مكافحة الفساد :



بمشاركة 400 من المشرفين التربويين على مستوى الضفة الغربية، نظمت الهيئة بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي بتاريخ 2015/12/14 ورشة عمل حول دور المشرفين التربويين في مكافحة الفساد، وكان الهدف من الورشة دعوة المشرفين التربويين لتطوير الدور التربوي في مكافحة الفساد، إضافة إلى التأكيد على أهمية دورهم في الرقابة لتحسين العملية التربوية من الوقوع في شرك الفساد.

3. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية:



بتاريخ 2015/3/11 نظمت الهيئة وبالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية يوم تدريبي حول الموروث الديني ودوره في مكافحة الفساد، حيث استهدف هذا التدريب 113 من طلبة كلية الدعوة وأصول الدين في مدينة الظاهرية، وتم في اللقاء وضع مجموعة من المقترحات لتعزيز دور طلبة

الدعوة وأصول الدين في توعية المجتمع بمخاطر الفساد وارتباط ذلك بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، إضافة إلى دورهم في تعزيز البحث العلمي في قضايا لها علاقة بدور الدين في مكافحة الفساد.

4. وزارة الثقافة:



اللقاءات الفنية الشعرية في محافظات الضفة الغربية:

نظمت الهيئة ووزارة الثقافة وبالتعاون مع مؤسسات محلية متعددة خمسة لقاءات فنية شعرية في كل من (سلفيت، جنين، بيت لحم، اريحا، قلقيلية)، شارك في هذه اللقاءات 800 مشارك ومشاركة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المحلي كل في محافظته، تخلل هذه اللقاءات فقرات فنية تحاكي واقع الفساد من خلال استخدام الشعر والزجل والمونولوج في مكافحة الفساد بالإضافة إلى مسرحيات طلبة المدارس.





وتمهيدا لإنجاح هذه اللقاءات الفنية الشعرية في المحافظات، نظمت الهيئة بالتعاون مع وزارة الثقافة ومكاتبها في المحافظات 5 ورش عمل تمهيدية حضرها كل من المجالس الاستشارية لمكاتب المحافظات وفنانين وشعراء ومؤسسات حكومية وثقافية، وكان الهدف من تنظيمها التأكيد على أهمية المشاركة المجتمعية في تنفيذ الخطة التنفيذية المشتركة مع وزارة الثقافة. وشارك في جميع هذه الورشات 120 شخص ساهموا في إنجاح اللقاءات الفنية الشعرية المنفذة خلال العام.

ورشة عمل للجهات المهمة بإنتاج عمل مسرحي في مكافحة الفساد:



نظمت الهيئة بالتعاون مع وزارة الثقافة 2015/12/13 هذه الورشة بهدف إغناء مخزونهم الثقافي بموضوع مكافحة الفساد ليتمكنوا من إنتاج مسرحية تحاكي الواقع الفلسطيني في إطار قانوني سليم.

5. المجلس الأعلى للشباب والرياضة واللجنة الأولمبية الفلسطينية:

ورشة عمل "المؤسسات الرياضية ودورها في مكافحة الفساد":



نظمت الهيئة بالتعاون مع اللجنة الأولمبية الفلسطينية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة، بتاريخ 2015/8/16 ورشة عمل في رام الله بعنوان "المؤسسات الرياضية ودورها في مكافحة الفساد" وذلك تمهيداً لتنفيذ الخطة المشتركة، كما هدفت إلى رفع مستوى الوعي لدى المؤسسات الرياضية والأندية بأهمية المشاركة في تحسين نفسها من الوقوع في شبكات الفساد. شارك بهذه الورشة 60 شخص من رؤساء الاتحادات الرياضية والأندية والمراكز والمؤسسات الشبابية.

حملة "أندية رياضية محصنة من الفساد":



وضعت الهيئة واللجنة الأولمبية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة خطة توعوية وتدريبية وخطة متابعة لتطوير مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بالشفافية والنزاهة والمساءلة في داخل الأندية الرياضية. وعملت على تنفيذ الجزء الأكبر منها خلال العام 2015 ومن بين ذلك:

تطوير دليل النادي المحصن من الفساد:

من خلال لجنة تضم الهيئة واللجنة الأولمبية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة وديوان الرقابة المالية والإدارية جرى تطوير دليل النادي المحصن من الفساد، والذي تم استعراضه في دورة تدريبية وعدة لقاءات، يحتوي الدليل على ثلاثة فصول، الأول منها يركز على الإجراءات التي سيتبعها المركزين الذين تم تدريبهم على الدليل لتطوير أداء الأندية في مجالات محددة تم وضعها في الدليل وفق الدراسات والمعلومات التي حصلت عليها لجنة إعداد

الدليل. أما الفصلين الثاني والثالث فهما بهدف توعية مستخدمي الدليل حول قضايا محددة تم اختيارها من قبل اللجنة.

تنظيم دورة لفرسان حملة النادي المحصن من الفساد:

خلال يومي 23 و 25/8/2015 نظمت الهيئة بالتعاون مع اللجنة الأولمبية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة دورة تدريبية لمدة يومين في رام الله بعنوان "أندية رياضية محصنة من الفساد" هدفت الدورة إلى تدريب 37 من موظفي المجلس الأعلى للشباب والرياضة واللجنة الأولمبية على دليل النادي المحصن من الفساد، وفي هذه الدورة تم توزيع المتدربين على عدد من الأندية الرياضية بهدف الوقوف على واقعها وتطوير أدائها من خلال المؤشرات المحددة التي تم الاتفاق على أهميتها.

ورشات عمل لتوعية وتدريب أعضاء الأندية الفلسطينية على دليل النادي المحصن من الفساد:

نفذت الهيئة واللجنة الأولمبية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة ثلاث ورشات عمل في محافظات الضفة الغربية (بيت لحم، نابلس، الرام) بهدف توعية وتدريب أعضاء النوادي الفلسطينية بحملة النادي المحصن من الفساد، بالإضافة إلى التدريب على خطة العمل المستقبلية مع النوادي لتحسينها ضد الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد. شارك في هذه الورشات الثلاث 116 شخص يمثلون 68 نادي مستهدف بالحملة.



ب: أنشطة بالتعاون مع القطاع الأهلي:

1. مركز مواهب وإبداعات الأطفال والشباب/كفر نعمة، ومركز الهدف/ بلعين: تنفيذ مخيمين حول تعليم قيم النزاهة:



نفذت الهيئة مخيمين حول تعليم قيم النزاهة بالتعاون مع مركز مواهب وإبداعات الأطفال والشباب ومركز الهدف في مقر المركزين، استهدفا 244 طفل وطفلة واستمر المخيمين على مدى عشرة أيام خلال الفترة 4-17/8/2015. تخللها رسم جداريات ونشاطات حول الشفافية والنزاهة وزيارة ميدانية لمقر الهيئة وورشات عمل للمشرفين على النواحي الترفيهية ومكافحة الفساد. وبهدف رفع مستوى المعرفة والجوانب القانونية لمكافحة الفساد، تم تدريب فريق من القائمين على المخيم والمشرفين على رعاية وتدريب الأطفال.



بتاريخ 2015/8/20 وفي نهاية المخيمين نظمت الهيئة ومركزي مواهب والهدف، حفل تخريج للأطفال المشاركين في مخيم تعليم قيم النزاهة، والذي اشتمل على فقرات من إعداد الأطفال المشاركين (مسرحية، زجل، دبكة)، وجميعها عكست مدى وعي الأطفال في مكافحة الفساد ودعوة المجتمع المحلي للتبليغ عن الفساد. شارك في الحفل 300 من أهالي الأطفال المشاركين والمؤسسات المحلية. في نهاية الحفل تم توزيع شهادات المشاركة على الأطفال.



2. الهيئة الفلسطينية للإعلام وتنفيذ دور الشباب "بيالارا":

نفذت الهيئة ومؤسسة بيالارا 11 دورة تدريبية ضمن مشروع همة شباب من أجل التوعية، التفعيل والتغيير الإيجابي:



على مدى ثمانية أيام، قامت بيالارا بتنفيذ هذه الدورة وبإشراك الهيئة في عدة جلسات تدريبية. استهدفت الدورة 18 طالب جامعي، والذين قاموا بتنفيذ 5 لقاءات توعوية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد في عدة أماكن من الضفة الغربية.

لقاء طلابي يستهدف طلبة الإعلام:

نظمت الهيئة ومؤسسة بيالارا لقاء استهدف 18 من طلبة كليات الإعلام بتاريخ 2015/8/5، وناقش اللقاء دور الهيئة في مكافحة الفساد وضرورة إشراك الشباب بهذه الجهود.

لقاءين في نابلس والخليل حول سياسة التوظيف في القطاع الخاص:



نفذت مؤسسة بيالارا بمشاركة الهيئة لقاء في جامعة الخليل بتاريخ 2015/8/26 وآخر في جامعة النجاح بتاريخ 2015/11/24 حول سياسة التوظيف في القطاع الخاص ومبادرة التدريب من أجل التوظيف للقضاء على الوساطة والمحسوبية، وذلك بمشاركة 180 طالب وطالبة من الجامعتين.

لقاءات شبابية :

نفذت بيالارا بمشاركة الهيئة 7 لقاءات توعوية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد شارك فيها 203 من طلبة الجامعات ومتطوعي المؤسسات الشبابية.

3. جمعية المرأة العاملة للتنمية: ورشة عمل للقيادات النسوية:



نفذت الهيئة والجمعية في رام الله بتاريخ 2015/8/17 ورشة عمل حول دور القيادات النسوية في مكافحة الفساد، حيث قدم رئيس الهيئة وطاقمها مداخلات حول الخطة المشتركة بين الهيئة والجمعية، وقضايا تعزيز دور المرأة في مكافحة الفساد، إضافة إلى ورقة عمل قدمتها الجمعية حول الموضوع. بلغ عدد الحضور في الورشة 70 من القيادات النسوية، بالإضافة إلى عدد من موظفي الهيئة والجمعية.

4. الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية والهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية في محافظة جنين:

ورشة عمل للمؤسسات القاعدية في شمال الضفة الغربية:



نظمت الهيئة الوطنية والهيئة الاستشارية وبمشاركة هيئة مكافحة الفساد في نابلس ورشة عمل لمؤسسات المجتمع المدني في شمال الضفة الغربية حول دورها في توعية المجتمعات المحلية بموضوع مكافحة الفساد.

كما وتم في نهاية الورشة التوقيع على اتفاقيات تعاون بين الهيئة الاستشارية

والمؤسسات القاعدية في المحافظات الشمالية لإطلاق مبادرات من شأنها تعزيز المعرفة لدى المجتمع المحلية بموضوع مكافحة الفساد. شارك بالورشة 25 مؤسسة قاعدية من شمال الضفة الغربية التي تعاون عدد منها فيما بعد بجهود توعوية في موضوع مكافحة الفساد.

تنفيذ ست ورشات توجيهية تستهدف المزيد من المؤسسات القاعدية في شمال الضفة الغربية:



بهدف دمج المؤسسات القاعدية في شمال الضفة الغربية بجهود التوعية من اجل مكافحة الفساد، نظمت الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية والهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية ست ورشات عمل توجيهية، استهدفت المؤسسات

القاعدية في شمال الضفة الغربية، تم تقديم التوعية لهذه المؤسسات ليتسنى لها القيام بعقد لقاءات توعوية تستهدف المجتمع المحلي. حضر هذه الورشات 180 شخص من المؤسسات القاعدية في شمال الضفة الغربية.



اثنا عشر لقاءً توعوياً في مجال مكافحة الفساد داخل المؤسسات الأهلية:

قامت المؤسسات القاعدية التي شاركت بالورشات التوجيهية السابقة بعقد 12 لقاء في محافظات شمال الضفة الغربية، والتي استهدفت المجتمعات المحلية التي تعمل فيها هذه المؤسسات. شارك في جميع هذه اللقاءات 310 مشارك.



5. معهد الأبحاث التطبيقية "أريج": يوم تدريبي في جنوب الضفة الغربية:

نظمت الهيئة ومعهد الأبحاث التطبيقية "أريج" يوم تدريبي حول استراتيجية مكافحة الفساد في فلسطين، وذلك بتاريخ 2015/8/26، واستهدفت الدورة 27 شخص من المجتمع المحلي من شخصيات اعتبارية، وأكاديميين ورؤساء مجالس قروية في جنوب الضفة الغربية، وذلك بهدف مناقشة مفاهيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وأهمية تحصين المؤسسات والأفراد من الوقوع في شرك الفساد.



6. شبكة المنظمات الأهلية: ورش عمل بعنوان "تفعيل نظام الالتزام بمبادئ مدونة السلوك":

لغايات التقييم الذاتي لمدى التزام مؤسسات المجتمع المدني في مدونة السلوك الموقعة عليها نظمت شبكة المنظمات الأهلية بمشاركة الهيئة أربع ورش عمل في كل من رام الله والقدس ونابلس بعنوان "تفعيل نظام الالتزام بمبادئ مدونة السلوك" استهدفت فيها 55 مؤسسة من المؤسسات الأعضاء في الشبكة بالإضافة لمؤسسات مجتمع مدني اخرى، وهدفت الورش لتعريف المؤسسات التي تعهدت بالالتزام بالمدونة على آليات وأدوات فحص مدى التزامها بها، إضافة إلى مناقشة الإجراءات التي قد تؤدي إلى حدوث فساد.



7. جلسة نقاش نتائج مسابقة البحث القانوني المتميز:

خلال فترة التقرير أنجزت الهيئة والأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون "استقلال" مسابقة البحث القانوني المتميز. شارك في المسابقة 17 بحث من طلبة القانون في ست جامعات فلسطينية، حيث تم تشكيل لجنة اختارت أفضل خمسة أبحاث لتنتقل إلى المرحلة الثانية التي تم فيها استعراض الطلبة لأبحاثهم وتم في نفس الجلسة إعطاء العلامات التي

تستحقها وتوزيع الجوائز على الفائزين كل حسب مرتبته. عقدت هذه الجلسة في رام الله بتاريخ 2015/1/28، وحضرها 80 شخص من مختلف المؤسسات الفلسطينية.



ج: أنشطة في الجامعات والكليات والمعاهد العليا الفلسطينية:

سنة لقاءات مع طلبة جامعة فلسطين الأهلية في بيت لحم:



بهدف تعزيز المعارف العملية لقانون مكافحة الفساد لدى طلبة القانون في الجامعة، نفذت الهيئة بالشراكة مع جامعة فلسطين الأهلية 6 لقاءات حول قانون مكافحة الفساد، استفاد منها 60 طالب وطالبة مسجلين لمساق قانون مكافحة الفساد الذي يدرس في الجامعة منذ بضع سنوات.

لقاء مع طلبة جامعة الاستقلال في أريحا:



بتاريخ 2015/3/4 استقبلت الهيئة 28 طالب وطالبة من جامعة الإستقلال في أريحا وذلك ضمن الخطة المشتركة بين الهيئة والهيئة المستقلة لحقوق الانسان، حيث ناقش الطلبة مع الهيئة عدة قضايا ذات علاقة بجهود مكافحة الفساد في فلسطين.

لقاء توعوي لطالبات كليات ومراكز تدريب جمعية إنعاش الأسرة:



نظمت الهيئة وجمعية إنعاش الأسرة لقاء توعوي في رام الله بتاريخ 2015/11/18، شارك فيه 128 من طالبات كليات ومراكز تدريب الجمعية واطباء الجمعية والعاملين فيها، وذلك بهدف رفع مستوى وعي الطالبات بموضوع مكافحة الفساد في فلسطين.

د: أنشطة إعلامية وإلكترونية:

1. بث ومضة إذاعية حول مكافحة الفساد:

قامت الهيئة والهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية بتصميم ونتاج ومضة إذاعية مدتها دقيقة، هدفت إلى حث المواطنين على التبليغ عن الفساد، وتم بثها على إذاعة راية اف ام 3 مرات في اليوم ولمدة شهر.

2. إنتاج ومضة تلفزيونية حول مكافحة الفساد:

قامت الهيئة والهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات الأهلية بإنتاج ومضة تلفزيونية حول مكافحة الفساد، حيث تم ترويجها ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي بشكل مكثف لكي تصل التوعية بمفاهيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد لأكبر عدد ممكن من المواطنين. بلغ عدد الأشخاص الذين وصلتهم الموضة 242240 شخص والذين قاموا بمشاهدتها 105478 شخص حتى نهاية العام 2015.

3. حلقة إذاعية على راية أف أم بعنوان "دور الهيئة في مكافحة الفساد":

نظمت الهيئة والهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية والهيئة الوطنية للمؤسسات الفلسطينية حلقة إذاعية عبر إذاعة راية أف أم بعنوان "دور هيئة مكافحة الفساد".



4. تصميم وإنتاج واجهة تطبيق الموبايل:

قامت الهيئة والهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية بتصميم وإنتاج واجهة تطبيق الموبايل، بحيث يتم تحميل هذا التطبيق على أجهزة المحمول الذكية على اختلاف انظمتها التشغيلية، والذي تم ربطه برابط موقع الهيئة الإلكتروني، مما يتيح لأي مستخدم موجود على هاتفه هذا التطبيق أن يحصل على أي معلومة موجودة على موقع الهيئة الإلكتروني من أخبار وفعاليات وتقارير ودراسات وفيديوهات. إضافة إلى إمكانية قيام المشتكي أو

المبلغ بتقديم تقرير عن شبهة فساد وتحميل ما يريد من وسائل تحقق صوتيه أو مرئية كمرفق مع الشكوى أو البلاغ.

5. تخصيص زاوية في موقع شاهد للمؤسسات الأهلية الفلسطينية لنشر منشورات الهيئة:



قامت الهيئة والهيئة الاستشارية بتخصيص زاوية على موقع شاهد للمؤسسات الأهلية الفلسطينية لعرض مطبوعات الهيئة واعلاناتها.

6. ورشة متلفزة بعنوان "البحث العلمي في كليات الحقوق ودوره في مكافحة الفساد":

ضمن الخطة المشتركة بين الهيئة والهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون "استقلال" بث تلفزيون فلسطين بتاريخ 2015/2/11 حلقة تلفزيونية بعنوان "البحث العلمي ودوره في مكافحة الفساد". استهدفت الورشة تعزيز البحث القانوني في مجال مكافحة الفساد، واحتوت على محاور مثل التحديات التي تقف في وجه مسيرة البحث العلمي القانوني في الجامعات الفلسطينية، واليات تطوير العمل البحثي القانوني بهذا المجال.

7. حلقة تلفزيونية بعنوان "دور الشكاوي في مكافحة الفساد":

نظمت الهيئة والهيئة الأهلية للاستقلال القضاء وسيادة القانون / استقلال بتاريخ 2015/2/11 حلقة تلفزيونية بعنوان "دور الشكاوي في مكافحة الفساد". تناولت الحلقة عدة قضايا منها الاطار القانوني الذي ينظم عمل الهيئة وصلاحياتها في التحقيق بالشكاوي المتعلقة بشبهات الفساد

8. تصميم وبث ومضتين إذاعيتين على راديو راية اف ام ضمن فعاليات الاسبوع الأولمبي الرياضي المدرسي:

بالتعاون مع اللجنة الأولمبية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة شاركت الهيئة بومضتين إذاعيتين رياضيتين حول الاسبوع الرياضي وتم بثهما عبر اذاعة راية اف ام خلال فترة الاسبوع الأولمبي، للتأكيد على اهمية وجود رياضة فلسطينية خالية من الفساد.

9. برنامج منارات:



بالتعاون مع الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب "بيالارا" وضمن برنامج منارات الذي يبث عبر تلفزيون وطن حلقة تلفزيونية حول قضية الوساطة والمحسوبة بين الواقع والانطباع، حيث تم الحديث عن الوساطة والمحسوبة كأكثر أنواع الفساد انتشارا وفق انطباعات الشارع الفلسطيني، فجميع الدراسات واستطلاعات الرأي التي

أجريت اتفقت على أن الوساطة والمحسوبة هن أكثر أنواع الفساد انتشارا حيث أن 83% من المستطلعة آراؤهم في آخر إحصاء اكدوا ان انتشار وجود الوساطة في كافة الجهات سواء الرسمية أو الأهلية أو الخاصة، ولكن نسبة الأشخاص ممن تعرضوا لحالات واقعية كانت فقط 14% من هذه النسبة، هذا الانطباع يلاقيه انخفاض في مستوى الشكاوي التي تقدم لهيئة مكافحة الفساد ضد حالات الوساطة والمحسوبة.

10. ورشة عمل إعلامية بعنوان شراكة مهنية في مكافحة الفساد:

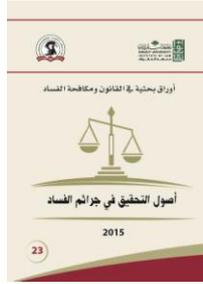


بهدف الدعوة نحو تعزيز العمل الصحفي الاستقصائي، نظمت الهيئة وبالتعاون مع صحيفة الحياة الجديدة في رام الله بتاريخ 2014/8/24 ورشة عمل توعوية حول الشراكة المهنية في مكافحة الفساد، شارك فيها 34 صحفي واعلامي يمثلون جهات إعلامية مختلفة.

1. مناقشة ونشر ثلاث دراسات قانونية بعنوان "الإطار الناظم لاسترداد الأصول على المستوى المحلي والدولي"، و"أصول التحقيق في جرائم الفساد"، و"الأدلة الإلكترونية من الناحيتين القانونية والتقنية":



في سياق التعاون البحثي المشترك بين هيئة مكافحة الفساد ومعهد الحقوق في جامعة بيرزيت، ولتعزيز العمل البحثي الذي يناقش قضايا قانونية ذات علاقة بمبدأ انفاذ القانون فيما يخص شبكات الفساد والنهوض بجهود مكافحة الفساد، تم انجاز ثلاث دراسات قانونية بعنوان "الإطار الناظم لاسترداد الأصول على المستوى المحلي والدولي" و "أصول التحقيق في جرائم الفساد"، و"الأدلة الإلكترونية من الناحيتين القانونية والتقنية" حيث قام بإعدادها فريق مشترك من الهيئة ومن معهد الحقوق بيرزيت ونيابة مكافحة الفساد.



تم تنفيذ ورشة عمل في جامعة بيرزيت بتاريخ 2015/3/31 لمناقشة هذه الدراسات، شارك فيها 106 من ذوي الاختصاص، كما وقامت الهيئة بطباعة 2000 نسخة من كل دراسة، وجرى تعميمها على مكاتب الوطن والجهات ذات الاختصاص.

2. دراسة بعنوان "النزاهة والشفافية في إدارة وتنفيذ المنح الخارجية في فلسطين" :

لتعزيز الجوانب الوقائية في ادارة المال العام في دولة فلسطين، تم خلال فترة التقرير اطلاق هذه الدراسة ومناقشة نتائجها مع ذوي الاختصاص في ورشة عمل عقدت بتاريخ 2015/2/4.



وشارك فيها ممثلين عن 17 من ذوي الاختصاص بموضوع الدراسة إضافة إلى كادر الهيئة والجهة الاستشارية المنفذة للدراسة، ولم تتدخل الهيئة بنتائج الدراسة أو التوصيات الصادرة عن الخبراء والباحثين المشاركين في إعداده. كما وتمت ترجمة الدراسة إلى اللغة الانجليزية وجاري العمل على طباعتها وتعميمها.

خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها الضعف في آليات المساءلة والمحاسبة فيما يتعلق بإدارة وتنظيم المنح الخارجية وضعف في نظام وآلية التقارير المقدمة حولها، وعدم وجود افصاح شامل للمجتمع فيما يتعلق بإدارة وتنظيم المنح الخارجية.

3. دراسة بعنوان " النزاهة والشفافية في تنفيذ مشاريع البلديات وترخيص الأبنية والمنشآت في الهيئات المحلية":



انجزت الهيئة الدراسة اعلاه من خلال جهة استشارية خاصة، وذلك بهدف مراجعة مؤشرات النزاهة والشفافية في مجالي التراخيص والمشاريع فقط، لما لهذين النشاطين من خطورة عالية على مبادئ الشفافية والنزاهة في عمل الهيئات المحلية. تم الاعلان ومناقشة نتائج هذه الدراسة بورشة عمل بتاريخ

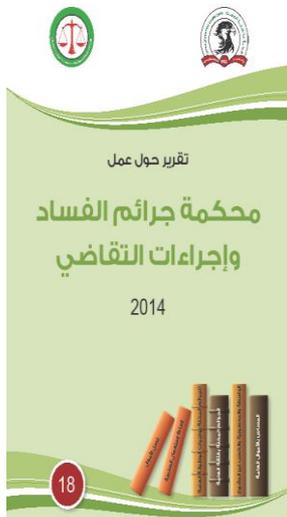
2015/5/6، شارك بها 38 من جهات الاختصاص في مقر الهيئة، كما وتمت ترجمة الدراسة إلى اللغة الانجليزية وبصدد طباعتها.

خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج من أهمها: أن هنالك فجوة في الاتصال والتواصل بين الهيئة المحلية والمواطن وبالتالي بتبادل المعلومات والمعايير والاجراءات المتبعة في الهيئات المحلية، وإلى وجود واسطة أو بعض التدخلات الحزبية أو العائلية في تحديد المشاريع التطويرية، ووجود بعض المخالفات في ترخيص الابنية.

أما أهم التوصيات: تفعيل المشاركة المجتمعية، زيادة وعي المواطن بحقوقه واجباته نحو الهيئة المحلية، وضرورة تشجيع المواطنين على الإبلاغ عن الفساد للجهات المعنية، ضرورة المتابعة على إقرار الذمة لأعضاء مجالس الهيئات المحلية وموظفيها، توجيه ومتابعة الهيئات المحلية بمواضيع التخطيط الاستراتيجي وتحديد أولويات المشاريع ومراقبة ميزانيات المشاريع، ضرورة اتخاذ إجراءات وقائية وعدم الاكتفاء بالإجراءات التصحيحية.

4. دراسة بعنوان "عمل محكمة جرائم الفساد وإجراءات التقاضي":

انجزت الهيئة والهيئة الأهلية لتعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون "استقلال" دراسة بعنوان "عمل محكمة جرائم الفساد وإجراءات التقاضي"، والتي القت الضوء على واقع عمل محكمة جرائم الفساد وإجراءات التقاضي فيها، والتعرف على المعوقات المختلفة التي تعيق الالتزام بالمدد الزمنية التي حددها قانون مكافحة الفساد فيما يخص البت بقضايا جرائم الفساد. كما تناولت الدراسة الإطار القانوني والمؤسسي الخاص بمتابعة وملاحقة جرائم الفساد، بدءاً من المؤسسات المعنية بجمع الاستدلالات والتحقيق وحتى إصدار الأحكام، كما بحثت الدراسة في إجراءات التقاضي بنوع من التفصيل والتحليل لعدد من القضايا المسجلة لدى المحكمة والأسباب التي تدفع بالمحكمة إلى تأجيل جلساتها في محاولة لفهم الأسباب والمعوقات التي تؤدي إلى إطالة المدة اللازمة للبتّ في قضايا الفساد. قامت الهيئة بطباعة عدد 2000 نسخة من هذه الدراسة، وجرى تعميمها على مكاتب الوطن والجهات ذات العلاقة.



الكاريكاتيري لعام 2014 وبعض أبيات الشعر التي تبرع بها عدد من الشعراء الفلسطينيين لنتناسب مع الرسومات الفائزة. تم توزيع الرزنامة على جميع القطاعات الفلسطينية الحكومية والأهلية والمراكز الثقافية وشركاء الوزارة والهيئة والفنانين، حيث طبعت بنسختين المعلقة والمكتبية لنتناسب مع احتياجات الأشخاص.

8. طباعة مواد خاصة بمدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة



استناداً لمذكرة التعاون والتفاهم المُبرمة ما بين هيئة مكافحة الفساد وديوان الموظفين العام بتاريخ 2014/10/28 والخاصة بتنفيذ برامج التوعية والتدريب لموظفي الخدمة المدنية على مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة، فقد تم الاتفاق على تدريب 30000 موظف من موظفي الخدمة المدنية وذلك على مراحل بحيث تم تدريب ما يقارب 2752 موظف فعلياً خلال عام 2015 وذلك خلال 49 يوم تدريب فعلي، هذا وقد قامت الهيئة بتوفير الدعم اللوجستي والموازنة اللازمة لتنفيذ هذه الدورات التدريبية. كما وقد تم إبرام مذكرة تعاون وتفاهم بين الهيئة وديوان الموظفين العام ووزارة التربية والتعليم العالي بتاريخ 2015/10/29 الخاصة بتنفيذ برامج التوعية والتدريب لجميع العاملين بوزارة التربية والتعليم العالي على مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة.

ثانياً: احتفالية اليوم العالمي لمكافحة الفساد:

إحياء اليوم العالمي لمكافحة الفساد:

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد والذي يصادف التاسع من كانون الأول نظمت الهيئة وشركاؤها وبرعاية كريمة من سيادة رئيس دولة فلسطين بتاريخ 2015/12/14 الاحتفال السنوي لمكافحة الفساد حمل رسالة "معاً من أجل فلسطين خالية من الفساد".

حضر الفعالية 1200 شخص من اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واطباء اللجان المركزية للحزاب والقوى الوطنية واطباء المجلس التشريعي والوزراء ورؤساء الهيئات الرسمية واطباء من السلك الدبلوماسي، إضافة إلى رؤساء واطباء مندوبي

منظمات المجتمع المدني والبلديات وموظفي المؤسسات الرسمية والشعبية وعدد من المشرفين التربويين في وزارة التربية والتعليم العالي.



في نهاية المؤتمر تم تكريم 25 من شركاء الهيئة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2012-2014، كما تم تكريم سيادة الرئيس محمود عباس لدعمه السياسي لهيئة مكافحة الفساد وعملها.



المتحدثون في الإحتفالية:

فخامة رئيس دولة فلسطين السيد محمود عباس " لن نتنازل عن حقنا مهما كانت الظروف":



أكد الرئيس محمود عباس على ضرورة أن يسود القانون وأن تكون دولة فلسطين دولة قانون، لأننا مقبلون على إقامة الدولة، وكل المؤسسات جاهزة، إضافة لجاهزية القانون والدستور، وإذا لم يوجد قانون في بلد ما فإن هذا البلد انتهى، وسيادة القانون ستكون موجودة ولا أحد يجرؤ أن يخترق القانون، لأن القانون تمثيل للرب على الأرض.

كما وأكد سيادته على ان عدد الشكاوى التي وصلت الهيئة خلال الفترة السابقة من العام، تعكس مدى حرص المجتمع على مكافحة الفساد، وبالتالي كل إنسان يشعر أن انسانا ما فاسد فانه يكتب بحقه، وهذا نوع من الشجاعة المعنوية التي يتمتع بها شعبنا، ولم يعودوا يخافون من أصحاب السلطة والنفوذ والفساد.

وأردف قائلاً، نحن سائرون بهذا الخط وهيئة مكافحة الفساد تسير بهذا الخط، وتعرف هي ورئيسها أن لا أحد فوق القانون، ولا أحد يتدخل بشؤونها، وعلى كل من يرتكب شيئاً بحق وطنه من جريمة أو جنحة أو غيرها أن يتحمل مسؤولية ذلك.

كلمة معالي رئيس هيئة مكافحة الفساد السيد رفيق النتشة:



إنني سعيد بما أنجزته الهيئة وشركاؤها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2012-2014، وأكد على أننا ماضون بوضع استراتيجية وطنية للأعوام القادمة حيث شدد رئيس الهيئة على الدور الوطني الذي تقوم به الهيئة ودعا جميع أبناء المجتمع الفلسطيني للتبليغ عن الفساد من خلال الهيئة، وأكد على أهمية دعم رئيس دولة فلسطين للهيئة في مكافحة الفساد، وتعهد بالتحقيق مع كل المتهمين في قضايا فساد وملاحقة مرتكبيها أينما كانوا.

عرض لأهم إنجازات الهيئة خلال العام 2015:



تم عرض أهم إنجازات هيئة مكافحة الفساد خلال العام 2015، على صعيد إعداد و تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة الفساد للأعوام 2015-2018، والشراكات مع الجهات الرسمية والأهلية في تنفيذها، وعلى صعيد إنفاذ القانون، تم عرض أهم الإحصاءات و المعلومات المتعلقة بعدد الشكاوى والبلاغات المقدمة

للهيئة حتى تاريخ 2015/11/16، والتي بلغت في حينه 480 شكوى وبلاغ مع تبيان توزيعها حسب نوع جريمة الفساد المدعى بها، وحسب القطاعات، وعدد ما تم إنجازه من الملفات خلال العام 2015 وما تم إحالته للنيابة المنتدبة حيث تم إحالة ما مجموعه 39 شكوى وبلاغ، كما تضمن العرض إنجازات النيابة المنتدبة، حيث أحالت لمحكمة جرائم الفساد خلال العام 2015 وحتى تاريخ تقديم العرض 18 ملف، وأصدرت المحكمة خلال ذات العام حكمها في 31 قضية منها 27 قضية مفسولة بالإدانة، و3 قضايا مفسولة بالبراءة، وقضية واحدة صدر قرار بعدم قبولها. كما تضمن العرض معلومات تتعلق بعدد إقرارات الذمة المالية الموزعة والمستلمة من قبل المكلفين من الخاضعين للقانون.

كلمة شركاء الهيئة قدمتها السيدة فريده العمد رئيسة جمعية إنعاش الأسرة:



أكدت السيدة العمد على أننا نشترك جميعاً في تبني مبادئ مكافحة الفساد ونحمل على عاتقنا مسؤولية نشر أفكاره بين أفراد المجتمع وفتاته المختلفة، ولا نشك بأننا نتفق جميعاً في أن الشفافية والمساءلة أصبحت ضرورة وأن الضوابط لخلق بيئة من عدم التسامح مع الفساد أصبحت مبدأ يتفق معه الجميع علينا أن نتمسك به وعدم التفريط في حقنا.

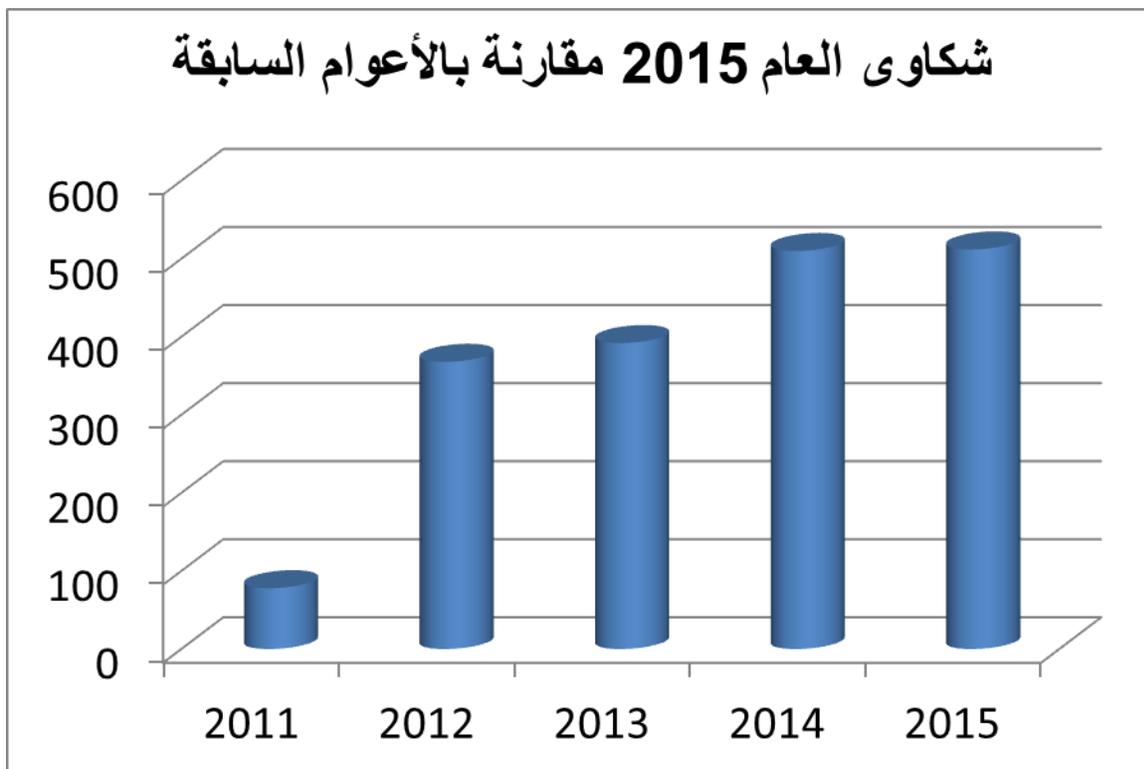
ثالثاً: تقرير تنفيذ دولة فلسطين لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

خضعت دولة فلسطين لاستعراض تنفيذ الفصلين الثالث والرابع من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ضمن الدورة الأولى للاستعراض، وفق آليات الاستعراض المعتمدة من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، حيث تم استعراض مدى التزام دولة فلسطين بتنفيذ أحكام هذه الإتفاقية من قبل كل من سلطنة عُمان وولايات ميكرونيزيا، ولهذا الغرض فقد شكلت الهيئة فريق خبراء حكومي للاستعراض، عمل على مناقشة كافة الملاحظات التي وردت على التقييم الذاتي الذي أعده الفريق المعني من قبل كل من الدولتين المستعرضتين وسكرتاريا مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، وتم الانتهاء من تقرير الاستعراض ونشره على الموقع الرسمي لمكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC لتكون دولة فلسطين الأولى عربياً التي تنشر، بالإضافة إلى الملخص التنفيذي، كامل تقرير الاستعراض الخاص بها. وقد احتوى التقرير على مجموعة من التوصيات بادخال بعض التعديلات على التشريعات الوطنية ذات العلاقة لضمان التواءم مع متطلبات الإتفاقية، الأمر الذي وضعته الهيئة ضمن خططها وتعمل على إدخال هذه التعديلات المطلوبة.



1. الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال العام 2015:

تلقت الهيئة خلال العام 2015 ما مجموعه (512) شكوى وبلاغ، مقارنة مع (510) شكوى وبلاغ خلال العام 2014، الأمر الذي تعتبره الهيئة استمراراً لثقة الجمهور بالهيئة كجهة رسمية لتلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بالفساد.



1.1. وقد توزعت الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال العام 2015 على القطاعات المختلفة على النحو الآتي:

النسبة المئوية	عدد الشكاوى والبلاغات	القطاع
%65.5	336	القطاع العام
%25.5	131	الهيئات المحلية
%3	16	الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية
% 1.3	7	اتحادات ونقابات
%0.97	5	مؤسسة تقدم خدمة عامة
% 4	21	غير خاضعين

*ملاحظة : بعض الشكاوى ترد على أكثر من جهة.

1.2. أما من حيث موضوع الشكاوى أو البلاغ فقد توزعت على النحو الآتي:

النسبة المئوية	عدد الشكاوى والبلاغات	موضوع الشكاوى
%31.8	163	عدم اختصاص
%15.4	79	إساءة ائتمان
%12.1	62	واسطة ومحسوبة
%9.9	51	إساءة استعمال السلطة
%9.5	49	مساس بالمال العام
%4.8	25	كسب غير مشروع

استثمار وظيفي	20	3.9%
اختلاس	19	3.7%
الامتناع عن تنفيذ قرار قضائي	18	3.5%
تزوير	15	2.9%
رشوة	11	2.1%
تهاون في أداء واجبات الوظيفة	11	2.1%

* ملاحظة: بعض الشكاوى تحتوي على أكثر من شكل من أشكال الفساد وتم الاحتساب على 512 بناء على تعدد الموضوع في بعض الشكاوى.

2. أهم الملاحظات على الشكاوى وتوزيعها خلال العام 2015:

* لا زالت نسبة الشكاوى خارج الاختصاص هي الأعلى وانخفضت فقط انخفاض بسيط عن العام 2014، حيث بلغت هذا العام 31.8% بينما بلغت في العام 2014 (33.8)%.

* ارتفعت نسبة الشكاوى والبلاغات بشأن إساءة الائتمان من 8.2% في العام 2014 لتبلغ (15.4%) في العام 2015.

* الرشوة من أقل اشكال الفساد التي يتم التقدم بشكاوى وبلاغات بخصوصها حيث بلغت نسبتها 2.1% للعام 2015، مقابل 2.7% في العام 2014.

* بلغ عدد المشتكى عليهم من الفئات العليا 117 من أصل 512 ، بنسبة 22.8%.

3. توزيع المشتكين والمشتكى عليهم حسب الجنس خلال العام 2015:

المشتكى عليهم و المبلغ ضدهم	المشتكون و المبلغون	
173	258	ذكر
11	42	انثى
9	16	ذكر وأنثى
319	72	مؤسسة
لا ينطبق	124	مجهول

4. الشكاوى والبلاغات المتابعة خلال العام 2015:

باشرت الإدارة العامة للشؤون القانونية خلال العام 2015 أعمال التحريات والاستدلال في كافة الشكاوى والبلاغات الواردة لها خلال العام 2015 وبالبلغة (512) شكوى وبلاغ، بالإضافة إلى (270) شكوى وبلاغ مدورة من العام 2014، ليلبلغ عدد الشكاوى والبلاغات التي نظرت خلال العام 2015 (782) شكوى وبلاغ.

5. تصنيف الشكاوى والبلاغات للعام 2015 حسب المتابعات:

5.1. الشكاوى والبلاغات المردودة:

بلغ عدد الشكاوى المردودة لعدم الاختصاص (234) شكوى وبلاغ من أصل (782) شكوى وبلاغ عالجتها الهيئة خلال العام 2015، بما نسبته (30%) من مجموع الشكاوى والبلاغات التي تمت معالجتها، وقد تعددت الأسباب التي ردت الشكاوى لأجلها، فمنها ما رد بسبب عدم الاختصاص كون الشكاوى تتعلق بمخالفات إدارية لا تشكل شبهة فساد، تمت إحالتها لجهة الاختصاص، ومنها ما رد لأنه منظور أمام القضاء، ومنها ما رد لأن المشتكى عليه من غير الخاضعين لقانون مكافحة الفساد، ومنها ما رد بسبب احتوائه جرائم ليست جرائم الفساد وتمت إحالتها للجهات المختصة.

5.2. الشكاوى والبلاغات التي تم حفظها:

بلغت عدد الشكاوى والبلاغات لمحفوظة (196) شكوى من أصل (782) شكوى وبلاغ تابعتها الهيئة خلال العام 2014، بما يشكل نسبة (25%) من مجموع الشكاوى والبلاغات المتابعة، هذا ويتم حفظ الشكاوى في حال لم تثبت التحريات والاستدلالات وجود شبهات بارتكاب جرم فساد.

5.3. الشكاوى والبلاغات المحالة للنيابة العامة المنتدبة:

بلغ عدد الشكاوى المحالة للنيابة العامة المنتدبة للعمل لدى الهيئة (44) شكوى وبلاغ، بعد إجراء التحريات والاستدلالات الأولية والتثبت من وجود شبهات بارتكاب جريمة فساد من مجموع الشكاوى والبلاغات المتابعة من قبل الإدارة العامة للشؤون القانونية خلال العام 2015. لتبلغ بذلك نسبة الشكاوى والبلاغات المحالة للنيابة من مجموع ما تم متابعته خلال العام 2015 إلى (5.6%)، هذا بالإضافة إلى أربع ملفات تم إحالتها بشكل مباشر للنيابة المنتدبة لإحتوائها على شبهات فساد قوية.

5.4. الشكاوى والبلاغات التي لا زالت قيد المتابعة:

لا زالت الإدارة العامة للشؤون القانونية تعمل على إنجاز ما مجموعه (308) شكوى وبلاغ من الشكاوى والبلاغات التي تم العمل عليها خلال العام 2015، بما نسبته (39.4%)، ويعود ذلك لعدة أسباب، منها الآتي:

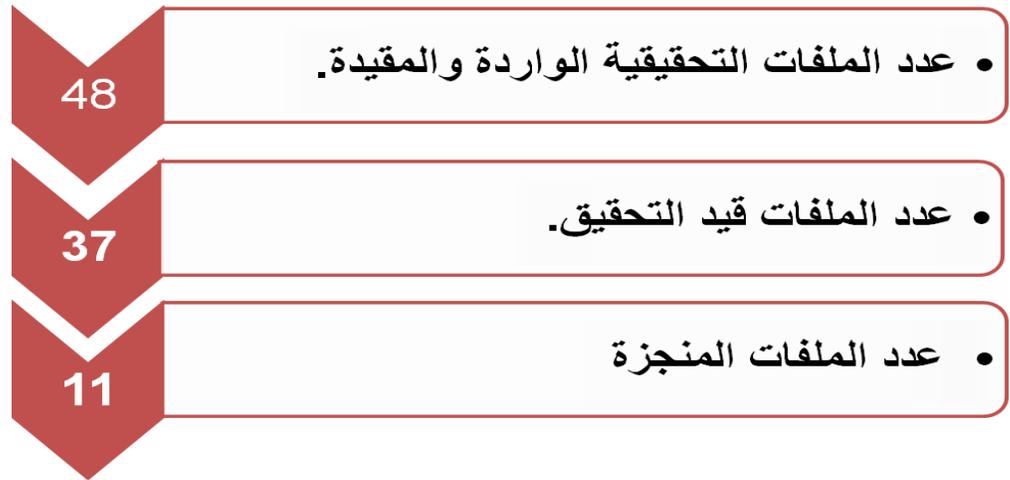
- بعض الملفات بحاجة لإجراءات تستغرق وقتاً، كطلب إعداد تقرير رقابي من ديوان الرقابة المالية والإدارية والذي قد يستغرق شهراً لإعداده.
- بعض الملفات بحاجة لطلب وثائق ومستندات من بعض الجهات، الأمر الذي يتطلب انتظار إجابة الجهة المعنية.
- هناك ملفات تردنا من مشتكين في قطاع غزة، وإن كانت نسبتها قليلة، وتواجه الإدارة صعوبات في استكمال الملفات أو طلب الوثائق أو التدقيق .
- عدم تعاون بعض المشتكين والمبلغين مع الهيئة، حيث يماطلون أو لا يزودون الهيئة بالمعلومات المطلوبة.

ب: على صعيد القضايا التحقيقية والمحوّلة إلى المحكمة المختصة:

نيابة مكافحة الفساد هي النيابة المتخصصة بالتحقيق في أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد المعدل رقم 1 لسنة 2005م ومباشرة الدعوى أمام المحكمة المختصة والقيام بكافة الإجراءات القانونية اللازمة لذلك في كافة محافظات الوطن. وتباشر هذه النيابة بمساعدة موظفي الهيئة الذين يتمتعون بصفة الضابطة القضائية إجراءات التحقيق التي يتوجب عليهم القيام بها، وتتكون هذه النيابة من مساعد نائب عام ورئيس نيابة وعدد من وكلاء النيابة.

وأعضاء نيابة مكافحة الفساد هم جزء لا يتجزأ من النيابة العامة الفلسطينية والذين جرى انتدابهم للعمل مع هيئة مكافحة الفساد وفقاً للإجراءات المتبعة في قانون السلطة القضائية وقانون مكافحة الفساد، وتمارس هذه النيابة سلطتها في التحقيق والاحالة طبقاً لأحكام القانون الأساسي والتشريعات ذات الصلة.

1. الملفات التحقيقية المقيّدة بسجل النيابة العامة للعام 2015:



2. تصنيف الملفات المقيّدة:

أحالت الهيئة خلال العام 2015 ما مجموعه 48 ملف إلى النيابة العامة المنتدبة وهي موزعة على القطاعات التالية:

القطاع	عدد الملفات	النسبة المئوية
القطاع العام	27	56.25%
الهيئات المحلية	18	37.5%
الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية	3	6.25%

3. أما من حيث نوع جريمة الفساد فقد توزعت على النحو التالي:

الرقم	جريمة الفساد	المجموع	النسبة المئوية
1	اساءة الائتمان	20	% 41.7
2	اختلاس	6	% 12.5
3	رشوة	6	% 12.5
4	استثمار وظيفة	8	% 16.65
5	التزوير	3	% 6.25
6	الكسب غير المشروع	1	% 2.1
7	الواسطة والمحسوبية	1	% 2.1
8	الامتناع عن تنفيذ أحكام القضاء	1	% 2.1
9	غسل الأموال	2	% 4.1

* ملاحظة: بعض الملفات تحتوي على أكثر من جريمة فساد.

4. إنجازات نيابة الهيئة فيما يتعلق بالمحكمة للعام 2015:

تقوم نيابة هيئة مكافحة الفساد بعد اتمام تحقيقاتها وجمع الادلة كاملة والتثبت من وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها بإحالة الملفات إلى محكمة جرائم الفساد وقد عملت النيابة خلال العام 2015 على إحالة عدد من الملفات وصدرت عن المحكمة عدة أحكام :



5. كشف عام بقضايا محكمة جرائم الفساد من سنة 2010 ولنهاية سنة 2015:

113	• عدد القضايا المحالة لمحكمة جرائم الفساد
61	• عدد القضايا المفصولة بحكم إدانة
3	• عدد القضايا المفصولة والمحالة الى محاكم اخرى بقرار قضائي
6	• عدد القضايا المفصولة بحكم براءة
39	• عدد القضايا المنظورة أمام محكمة جرائم الفساد لغاية 31/12/2015
295	• عدد المتهمين بقضايا الفساد
141	• عدد الذين تم صدور حكم عليهم

6. الوضع الحالي للملفات المقيدة خلال سنة 2010 ولنهاية سنة 2015:

1- الملفات المسجلة على السجل	<=====	297 ملف.
2- الملفات المنجزة	<=====	203 ملف .
* الملفات المحالة للمحكمة	<=====	113 ملف.
* الملفات المحفوظة	<=====	62 ملف.
* ملفات محالة لعدم الاختصاص أو تم التصرف بها بالإحالة لجهة الاختصاص	<=====	22 ملف.
* الملفات المضمومة بقرار	<=====	6 ملف.
3- الملفات قيد التحقيق	<=====	94 ملف.

فيما يلي رسم بياني يوضح عدد الملفات المقيدة والمنجزة والملفات التي ما زالت قيد التحقيق خلال الأعوام 2010 و 2011 و 2012 و 2013 و 2014 ولغاية 2015/12/31 :



قضايا عام 2011



قضايا عام 2010



قضايا عام 2013



قضايا عام 2012



قضايا عام 2015 لغاية تاريخ 2015/12/31



قضايا عام 2014

الأحكام الصادرة عن محكمة جرائم الفساد للعام 2015

1. جناية رقم 2014/19 "مدير مكتب بريد"

المتهم / و.د.

التهمة / الاختلاس.

الحكم / وضع المدان بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات ورد مبلغ المتحصلات الجرمية البالغة (972,646 شيكل) تسعمائة واثنان وسبعون الف وستمائة وستة واربعين شيكل، وبما ان المدان اودع مبلغ (783,500 شيكل) سبعمائة وثلاثة وثمانون الف وخمسمائة شيكل في حساب امانات هيئة مكافحة الفساد تقرر المحكمة مصادرة المبلغ لصالح الخزينة العامة والزام المدان برد المبلغ المتبقي بذمته ومقداره (189,146 شيكل) مائة وتسع وثمانون الف ومائة وست واربعين شيكل والزامه بنفقات محاكمة بمبلغ 500 دينار اردني ونظراً لاعتراف المدان تقرر المحكمة اعفائه من العقوبة السالبة للحرية على ان يحبس حال عدم دفع نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني.

تاريخ الحكم / 2015/01/28

2. جناية رقم 2014/24 "مجلس قروي"

المتهم / ف.ل.

التهمة / اساءة الائتمان.

الحكم / حبس المدانة مدة سنة وبما ان المدانة ردت المبلغ المتحصل من الجريمة والبالغ (136,250.5 شيكل) مائة وستة وثلاثين الف ومئتان وخمسون شيكل ونصف قبل احالة القضية للمحكمة تقرر المحكمة تخفيض العقوبة الى نصفها لتصبح الحبس مدة ستة اشهر ونظراً لاعترافها تقرر المحكمة اعفائها من العقوبة المقررة والزامها بنفقات المحاكمة مبلغ 200 دينار اردني.

تاريخ الحكم / 2015/01/28

3. جناية رقم 2013/10 "مستشار اقتصادي للسلطة الوطنية سابقاً واخرون"

المتهمين / 1-م.ر. 3-ش.خ.ا. 5-غ.ع.

2- و.ن. 4- ن.ن.

التهمة / غسل الاموال.

الحكم / ادانة المتهمين الثاني والرابعة والحكم بحبس كل منهما لمدة 10 سنوات وتعزيم كل واحد منهما مبلغ (50,000 دينار اردني) خمسون الف دينار اردني ومصادرة كافة الاسهم، والاموال التي الت للتهمة الخامسة سواء اسهم شركة بيرزيت التي هربها المتهمين المدانين اليها والبالغ عددها (166752 سهم) تقدر قيمتها (500,000 دينار اردني) خمسمائة الف دينار اردني بطريقة البيع او الاموال المحول لها من حساب شقيقتها المدانة الرابعة الى حسابها لدى شركة الهدف.

تاريخ الحكم / 2015/02/26 .

4. جناية رقم 2013/18 "مسؤول في دائرة مياه الجنوب"

المتهم / ن.ع.

التهمة / اساءة استعمال السلطة.

الحكم / حبس المدان مدة سنة والزامه بنفقات محاكمة بمبلغ 500 دينار اردني، وتقرر المحكمة تخفيض العقوبة نظراً لكبير سن المدان وكونه رب اسرة كبيرة لتصبح الحبس لمدة ثلاثة اشهر على ان يحبس حال عدم دفع نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني.

تاريخ الحكم / 2015/03/23

5. جناية رقم 2014/07 "مدير مكتب بريد"

المتهم / ط.أ.

التهمة / الاختلاس.

الحكم / حبس المدان مدة سنة وغرامة 50 دينار اردني والحكم على المدان برد مبلغ المتحصلات الجرمية والبالغة (7,260 شيكل) سبعة الاف ومئتان وستون شيكل، ونظراً لإعادة المدان لهذه المبالغ لحساب الخزينة العامة ونظراً لاعتراف المدان تقرر المحكمة إعفاءه من العقوبة المقررة بحقه.

تاريخ الحكم / 2015/03/25

6. جناية رقم 2013/14 "موظفين في مجلس القضاء الاعلى"

المتهمين / 1- ف.ق. 2- ر.س. 3- ر.ز.

التهمة / اساءة الائتمان.

الحكم / ادانة المتهمين الاول والثاني والحكم بحبس كل منهما لمدة سنتين وتغريم كل واحد منهما مبلغ 100 دينار اردني، وإعلان براءة المتهم الثالث لعدم كفاية الادلة، والحكم على المدانين الاول والثاني بالتكافل والتضامن برد مبلغ المتحصلات الجرمية والبالغة (779,220 شيكل) سبعمائة وتسع وسبعون الف ومئتان وعشرون شيكل، والزام كل واحد منهما بنفقات محاكمة مبلغ 500 دينار اردني على ان يحبس كل منهما حال عدم دفع نفقات المحاكمة والغرامة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني بما لا يزيد عن سنة.

تاريخ الحكم / 2015/03/29 .

7. جناية رقم 2012/10 "اللجنة الشعبية لخدمات مخيم"

المتهم / ا.ا.

التهمة / اساءة الائتمان.

الحكم / حبس المدان مدة سنتين وتغريمه مبلغ 100 دينار اردني، والزامه برد مبلغ المتحصلات الجرمية والبالغ مقدارها (103,844 دولار امريكي) مائة وثلاث الاف دولار وثمانمائة واربعة واربعون دولار امريكي وخمس وسبعون سنتاً، ومبلغ (200,598 شيكل) مائتي الف وخمسمائة وثمانين وتسعون شيكل وسبعة عشر اغورة، والزام المدان بنفقات المحاكمة بمبلغ 500 دينار اردني، ولكبر سن المدان ولما ابداه المدان من طلب الرأفة والرحمة تقرر المحكمة تخفيف عقوبة الحبس المحكوم بها لتصبح 6 اشهر بدلاً من سنتين.

تاريخ الحكم / 2015/03/30

8. جناية رقم 2014/22 "منسق الشؤون الأمنية في الرئاسة سابقاً"

المتهم / م.د.

التهمة / الاختلاس والكسب غير المشروع.

الحكم / قررت المحكمة عدم قبول الدعوى واعتبارها سابقة لأنها لعدم وجود قرار رفع حصانة من المجلس التشريعي على الرغم من وجود قرار بقانون صادر عن الرئيس يقضي برفع الحصانة عن المتهم.

تاريخ الحكم / 2015/04/19

9. جناية رقم 2013/11 "مجلس قروي"

المتهم / م.ظ.

التهمة / اساءة الائتمان.

الحكم / اعلان براءة المتهم من التهم المسندة اليه لعدم كفاية الأدلة.

تاريخ الحكم / 2015/02/19

10. جناية رقم 2013/1 "رئيس الهيئة الاسلامية المسيحية سابقاً"

المتهم / ح.خ.

التهمة / اساءة الائتمان واستثمار الوظيفة.

الحكم حبس المدان مدة سنة وتغريمه مبلغ مائة دينار أردني، وحبسه مدة ستة اشهر وتغريمه مبلغ مائة دينار أردني والزامه بنفقات محاكمة بمبلغ خمسمائة دينار اردني، والزام المدان برد المتحصلات الجرمية والبالغة (16,083 دولار امريكي) ستة عشر الف وثلاثة وثمانون دولار امريكي، ونظرا لندم المدان وكونه كبير بالسن ورب اسرة تقرر المحكمة تخفيض عقوبة الحبس الاولى لتصبح ستة اشهر بدل سنة وتخفيض عقوبة الحبس الثانية لتصبح ثلاثة اشهر بدلاً من ستة اشهر وتطبيق العقوبة الأشد وهي الحبس لمدة ستة اشهر والغرامة بمبلغ مائة دينار اردني.

تاريخ الحكم / 2015/05/21

11. جناية رقم 2015/02 "موظف في نقابة التمريض"

المتهم / ز.ش.

التهمة / اساءة الائتمان.

الحكم / حبس المدان مدة سنة وبما ان المدان قد رد المبلغ المتحصل من الجريمة والبالغ قيمته (4,000 دينار اردني) اربعة الاف دينار اردني واودعه في حساب هيئة مكافحة الفساد قبل احالة القضية الى المحكمة فان المحكمة تقرر تخفيض العقوبة الى نصفها لتصبح الحبس لمدة ستة اشهر وبما انه من الثابت ان المدان قد بادر الى الاعتراف بارتكابه لهذه الجريمة قبل احالة القضية الى المحكمة وبما انه قام برد المتحصلات الجرمية فان المحكمة تقرر اعفائه من العقوبة المقررة والزامه بنفقات محاكمة بمبلغ مائتي دينار اردني.

تاريخ الحكم / 2015/05/21.

12. جناية رقم 2012/08 "موظفي وزارة الاسرى"

المتهمين / 1- ص.ا.

2- و.ع.

التهمة / استثمار الوظيفة.

الحكم / ادانة المتهم الاول والحكم بحبسه مدة ستة اشهر وغرامة 50 دينار أردني، والزامة بنفقات محاكمة مبلغ 200 دينار أردني، والحكم عليه برد المتحصلات الجرمية والبالغة (34,400 شيكل) اربعة وثلاثون الف واربعمائة شيكل، وتقرر المحكمة تخفيض عقوة الحبس من 6 شهور لتصبح 3 شهور على ان يحبس في حال عدم دفع نفقات المحاكمة والغرامة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني بما لا يزيد عن سنة، واعلان براءة المتهم الثاني لعدم كفاية الادلة.

تاريخ الحكم : 2015/06/21 .

13. جناية رقم 2014/13 "ضابط في الشرطة الفلسطينية واخرين"

المتهمين / 1- ن.ج. 2- ر.خ 3- ن.ن

التهمة / طلب وقبول الرشوة، عرض ودفع الرشوة.

الحكم / ادانة المتهمين الاول والثاني والثالث والحكم بحبس كل واحد من المدانين مدة سنة وتغريمهم مبلغ 50 دينار اردني، والزام كل واحد من المدانين بنفقات محاكمة مبلغ 200 دينار اردني، وتقرر المحكمة تخفيض عقوبة الحبس لكل واحد من المدانين لتصبح 6 اشهر بدلا من سنة وتقرر المحكمة وقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المقررة بحق المدانين على ان يحبس كل منهما حال عدم دفع نفقات المحاكمة والغرامة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني بما لا يزيد عن سنة.

تاريخ الحكم / 2015/06/21 .

14. جناية رقم 2011/16 "مستشار وزير الزراعة السابق"

المتهم / ج.م.

التهمة / استثمار الوظيفة / التهاون بالقيام بالواجبات الوظيفية.

الحكم / اعلان براءة المتهم من التهم المسندة اليه لعدم كفاية الأدلة.

تاريخ الحكم / 2015/06/24.

15. جناية رقم 2012/23 "مجلس قروي"

المتهم / ا.ا.

التهمة / اساءة الائتمان.

الحكم / حبس المدان مدة سنة واحدة وتغريمه مبلغ مائة دينار اردني والزامه بإعادة مبلغ المتحصلات الجريمة والبالغ قيمتها (226,432 شيكل)

مائتي وستة وعشرون الف واربعمائة واثنان وثلاثون شيكل و120 دينار اردني، والزام المدان بدفع مبلغ 500 دينار اردني نفقات محاكمة على

ان يحبس في حال عدم دفع نفقات المحاكمة والغرامة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني بما لا يزيد عن سنة.

تاريخ الحكم / 2015/06/29.

16. جناية رقم 2011/03 وجناية رقم 2011/06 تم ضمها في ملف واحد "مجلس قروي"

المتهمين / 1- ش.ا. 2- م.ا. 3- ط.ا.

التهمة / اساءة الائتمان و غسل الاموال.

الحكم / الحكم على المدان الثاني في القضية رقم 2011/03 بالحبس لمدة سنتين وغرامة مقدارها 100 دينار اردني، والزامه برد مبلغ

المتحصلات الجريمة والبالغة (1,407,274 شيكل) مليون واربعمائة وسبعة الاف ومائتين واربع وسبعون شيكل، ولعدم ثبوت ارتكاب المتهم

الاول للأفعال المسندة اليه في الجناية رقم 2011/03 تقرر المحكمة اعلان براءته من هذه التهم.

الحكم على المدانين الاول والثاني والثالث في الجناية رقم 2011/06 بالحبس لكل واحد منهم مدة ثلاث سنوات وغرامة مقدارها (10,000

دينار اردني) عشرة الاف دينار اردني، ومصادرة الاموال موضوع جريمة غسل الاموال على ان يتم خصم قيمة الاموال المصادرة من الاموال

الملزم بردها المدان الثاني، والزام كل واحد من المدانين برسوم ونفقات محاكمة مبلغ وقدره 1000 دينار اردني.

تاريخ الحكم / 2015/06/29 .

17. جناية رقم 2011/22 "موظفي وزارة النقل والمواصلات"

المتهمين / 1- ف.ع. 6- س.ن. 11- م.ش.

2- س.س. 7- س.ن. 12- ج.ا.

3- م.خ. 8- م.ع. 13- م.ش.

4- ر.ع. 9- ت.م. 14- ب.ح.

5- ك.ن. 10- ع.ا.

التهمة / طلب وقبول الرشوة، دفع الرشوة.

الحكم / حبس كل واحد من المدانين الأول والثاني والثالث مدة سنة، وتغريم كل واحد منهم مائتي دينار أردني، وحبس كل واحد من المدانين الثالث

والرابع والخامس والسادس والسابع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر مدة سنة، وتغريم كل واحد منهم مبلغ مائتي دينار أردني والزام كل واحد

من المدانين الذين اعترفوا بالتهمة المنسوبة لهم أمام المحكمة وقاموا بتوفير وجهد ووقت المحكمة ومصاريها بنفقات محاكمة بمبلغ مائتي دينار

اردني وهم كل من المدان الأول والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والثاني عشر، والزام كل واحد من المدانين الثاني والثالث والتاسع

والعاشر والحادي عشر بنفقات محاكمة مبلغ وقدره خمسمائة دينار أردني وبذات الوقت إعفاء المدانين الذين اعترفوا بالتهمة قبل إحالة القضية

إلى المحكمة واستمروا باعترافهم أمام المحكمة وهم كل من المدانين الأول والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والثاني عشر من العقوبة على أن يحبس كل من لم يدفع منهم نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار أردني ولما أبدأه باقي المدانين وهم الثاني والثالث والتاسع والعاشر والحادي عشر من طلب الرحمة تقرر المحكمة تخفيض عقوبة كل واحد منهم لتصبح الحبس لمدة ستة أشهر والغرامة بمبلغ خمسين دينار أردني ولذات الأسباب التخفيفية التقديرية تقرر المحكمة وقف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها على كل واحد منهم على أن يحبس كل واحد من المدانين الثاني والثالث والتاسع والعاشر والحادي عشر حال عدم دفع الغرامة ونفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار أردني بما ل يتعدى السنة.

تاريخ الحكم / 2015/07/06 .

18. جناية رقم 2012/17 "ضابطين سابقين في الأمن الوقائي"

المتهمين / 1- خ.ا.

2- ف.ص.

التهمة / الاختلاس، التدخل بالاختلاس.

الحكم / ادانة المتهمين وحبس المدان الاول مدة ثلاث سنوات وغرامة مالية مقدارها 100 دينار اردني، وحبس المدان الثاني مدة سنة وغرامه مالية مقدارها 33 دينار اردني، ورد المتحصلات الجرمية والبالغ قيمتها (80,350 دولار امريكي) ثمانون الف وثلاثمائة وخمسون دولار امريكي، والحكم بمصادرتها والزام المدانين متضامين متكافلين برد مبلغ (25,000 دولار امريكي) خمسة وعشرون الف دولار امريكي وباقي المبلغ يلزم برده المدان الاول وبذات الوقت الزام المدان الاول برد مبلغ (120,000 شيكل) مائة وعشرون الف شيكل، والزام المدانين بمبلغ 500 دينار اردني نفقات محاكمة لكل واحد منهما على ان يحبس في حال عدم دفع أي منهما الغرامة ونفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني بما لا يتجاوز السنة.

تاريخ الحكم / 2015/07/06 .

19. جناية رقم 2014/02 "موظف في دائرة التنفيذ لدى محكمة بداية رام الله"

المتهمين / 1- ا.ا.

2- م.م.

التهمة / اساءة الائتمان، التحريض على اساءة الائتمان.

الحكم / ادانة المتهمين وحبس المدان الاول مدة سنة ونصف، والزامه بغرامه مقدارها 100 دينار اردني، وحبس المدان الثاني مدة 6 اشهر والزامه بغرامة مقدارها 33 دينار اردني، والزام كل واحد منهما بنفقات محاكمة مبلغ 500 دينار اردني على ان يحبس كل واحد من المدانين في حال عدم دفع نفقات المحاكمة والغرامة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني.

تاريخ الحكم / 2015/07/08 .

20. جناية رقم 2013/03 "موظف بلدية"

المتهمين / 1- ح.ا.

2- م.ع.

3- م.م.

التهمة / اساءة الائتمان، التدخل في اساءة الائتمان.

الحكم / ادانة المتهمين وحبس كل واحد من المدانين الاول والثاني مدة سنتين والحكم بغرامة مالية مقدارها 100 دينار اردني على كل واحد منهما، وحبس المدان الثالث مدة 8 أشهر والحكم عليه بغرامة مالية مقدارها 33 دينار اردني، وتقرر المحكمة تخفيض عقوبة الحبس بالنسبة للمدان الثاني لتصبح الحبس لمدة سنة وتخفيض عقوبة الحبس بالنسبة للمدان الثالث لتصبح الحبس لمدة 4 أشهر، وبما ان المدان الاول بادر

بالاعتراف امام النيابة العامة وقام بتسديد كامل المبلغ المتحصل من الجريمة تقرر المحكمة اعفاء المدان الاول من عقوبتي الحبس والغرامة، والحكم برد المتحصلات الجرمية والبالغ قيمتها (171,864 شيكل) مائة وواحد وسبعون الف وثمانمائة واربع وستون شيكل، بحيث يلزم المدان الاول برد مبلغ وقدره (1,351 شيكل) وبما ان المدان الاول قد اودع هذا المبلغ في حساب امانات هيئة مكافحة الفساد قبل التحقيق معه فان هذا الشق من الحكم تحقق، وبذات الوقت يلزم المدان الثاني برد مبلغ (14,125 شيكل) اربعة عشر الف ومائة وخمسة وعشرون شيكل، ويلزم المدانين الثاني والثالث متضامنين متكافلين برد مبلغ وقدره (156,388 شيكل) مائة وستة وخمسون الف وثلاثمائة وثمان وثمانون شيكل، وإلزام كل واحد من المدانين بنفقات محاكمة بمبلغ 200 دينار اردني على ان يحبس كل واحد من المدانين في حال عدم دفع نفقات المحاكمة والغرامة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني.

تاريخ الحكم / 2015/07/13 .

21. جناية رقم 2013/04 "مجلس قروي"

المتهم / ر.و.

التهمة / اساءة الائتمان.

الحكم / إدانة المتهم والحكم عليه بالحبس مدة سنتين وتغريمه مبلغ مائة دينار اردني والزامه بنفقات محاكمة بمبلغ 500 دينار اردني، وإلزامه برد المتحصلات الجرمية والبالغة (65,366 شيكل) خمسة وستون الف وثلاثمائة وستة وستون شيكل ومبلغ (2,894.5 دينار اردني) الفين وثمانمائة واربع وتسعون دينار اردني ونصف الدينار، ولكبر سن المدان تقرر المحكمة تخفيض عقوبة الحبس لتصبح الحبس لمدة سنة على ان يحبس في حال عدم دفع نفقات المحاكمة والغرامة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني بما لا يزيد عن سنة.

تاريخ الحكم / 2015/07/13 .

22. جناية رقم 2015/13 "موظف في وزارة الاوقاف"

المتهم / ع.ع.

التهمة / اساءة الائتمان.

الحكم / إدانة المتهم والحكم عليه بالحبس مدة سنة، ولاعتراف المدان وبما انه قام برد المتحصلات الجرمية البالغة (30,000 شيكل) ثلاثون الف شيكل، فان المحكمة تقرر اعفائه من العقوبة والزامه بنفقات محاكمة بمبلغ 50 دينار على ان يحبس في حال عدم دفع نفقات المحاكمة والغرامة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني بما لا يزيد عن سنة.

تاريخ الحكم / 2015/10/08 .

23. جناية رقم 2015/10 "سفير فلسطين السابق في دولة الإمارات"

المتهمين / 1- خ.ا. / محاكم غيابياً

2- ر.ا. / محاكم غيابياً

التهمة / الاختلاس الجنائي وطلب وقبول الرشوة، التدخل بالاختلاس.

الحكم / ادانة المتهمين والحكم على المدان الاول بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة 15 سنة والحكم عليه عن التهمة الثانية وهي الرشوة بالحبس مدة سنتين وبغرامة 200 دينار والحكم على المدان الثاني بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة 10 سنوات والحكم على المدانين متضامنين متكافلين برد المتحصلات الجرمية والبالغ قيمتها (8,864,340.83 درهم اماراتي) ثمانية ملايين وثمانمائة واربع وستون الف وثلاثمائة واربعون درهم امارتي.

تاريخ الحكم / 2015/10/11 .

24. جناية رقم 2011/21 "موظف في وزارة التربية والتعليم"

المتهم / د.ا.

التهمة / اساءة الائتمان.

الحكم / ادانة المتهم والحكم عليه بالحبس مدة 6 اشهر والغرامة 100 دينار والزامه بنفقات محاكمة بمبلغ 200 دينار اردني، والزامه برد مبلغ المتحصلات الجرمية والبالغة (1,477 دولار امريكي) الف واربعمائة وسبعة وسبعون دولار امريكي، وتقرر المحكمة وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقررة بحق المدان على ان يحبس في حال عدم دفع نفقات المحاكمة والغرامة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني بما لا يزيد عن سنة .

تاريخ الحكم / 2015/10/25 .

25. جناية رقم 2012/22 "موظف في وزارة التربية والتعليم"

المتهم / س.خ.

التهمة / استثمار الوظيفة، التزوير، التزوير في اوراق خاصة.

الحكم / تقرر المحكمة حبس المدان عن تهمة استثمار الوظيفة المدان بها مدة سنة والزامه بغرامه مقدارها مائة دينار اردني وحبسه عن تهمة التزوير المدان بها مدة سنة وحبسه عن تهمة استعمال مستند مزور مدة سنة والحكم على المدان برد مبلغ المتحصلات الجرمية والبالغة(5,450 دولار امريكي) خمسة الاف واربعمائة وخمسين دولار امريكي وبما أنه قام برد مبلغ(4,380 دولار امريكي) اربعة الاف وثلاثمائة وثمانين دولار امريكي إلى مالية وزارة التربية والتعليم الزامه برد المبلغ الباقي وقدره(1,070 دولار امريكي) الف وسبعين دولار امريكي والزامه بنفقات محاكمة مبلغ خمسمائة دينار أردني، وتقرر المحكمة تخفيض العقوبة عن تهمة استثمار الوظيفة لتصبح الحبس ستة أشهر وخمسين دينار غرامة، وعن تهمة استعمال مزور لتصبح الحبس ستة اشهر وعن تهمة التزوير لتصبح الحبس ستة اشهر واستنادا لحكم المادة 72 من قانون العقوبات المذكور دمج هذه العقوبات وتطبيق العقوبة الأشد وهي الحبس لمدة ستة أشهر وغرامة مبلغ خمسين دينار أردني ولكونه مريضا ولإعطائه الفرصة للعودة إلى حياته الطبيعية بين افراد اسرته خارج قضبان السجن دون ان يرتكب مثل هذه الأفعال تقرر توقيف تنفيذ عقوبة الحبس على أن يحبس حال عدم دفع الغرامة ونفقات المحاكمة البالغة خمسمائة دينار أردني كنفقات للمحكمة وذلك بواقع يوم عن كل نصف دينار أردني بما لا يتعدى السنة.

تاريخ الحكم / 2015/10/26 .

26. جناية رقم 2014/12 "موظف في مكتب بريد رام الله"

المتهمين / ا.ر.ا.

2- س.ا.

التهمة / الاختلاس.

الحكم / تقرر المحكمة وضع المدان الأول بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمسة عشر عاما والحكم على المدان برد مبلغ المتحصلات الجرمية والبالغة (1,364,991) مليون وثلاثمائة وأربعة وستون ألف وتسعمائة وواحد وتسعون شيكل وبذات الوقت إلزام المدان بنفقات محاكمة مبلغ (1,000 دينار أردني) ألف دينار أردني على ان يحبس حال عدم دفع نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار أردني، ولطلب وكيل المدان الرأفة والرحمة بموكله ولتعاون موكله مع الجهة المختصة في التحقيق فإن المحكمة وعلى اعتبار أن هذه الأسباب هي أسباب تخفيفه تقديرية تقرر الأخذ بها وتخفيض عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة لتصبح الأشغال المؤقتة عشرة سنوات، وبذات الوقت تقرر المحكمة اعلان براءة المتهم الثاني لعدم كفاية الأدلة.

تاريخ الحكم / 2015/10/29 .

27. جناية رقم 2015/12 "موظفون في مجلس قروي"

3-1.س

2-ف.ا

المتهمين / 1- ن.ي.

التهمة / اساءة الائتمان.

الحكم / حبس كل واحد من المدانين مدة سنة وغرامة مقدارها 100 دينار اردني والحكم على المدانين برد المبالغ المتحصلة من الجريمة كل حسب مبلغه والبالغة في مجملها (16,420 شيكل) ستة عشر الف واربعمئة وعشرون شيكل وبما ان المدانين قد اعدوا هذه المبالغ الى حساب المجلس القروي فان المحكمة تقرر اعتبار هذا المبلغ قد تم تحصيله ورده من قبل المدانين ونظراً لاعتراف المدانين بجريمتهم وردهم المبالغ المتحصلة منها قبل احالة هذه القضية الى المحكمة تقرر المحكمة اعفائهم من العقوبة المحكوم بها عليهم وبذات الوقت تقرر المحكمة الزام كل واحد منهم بدفع نفقات محاكمة بواقع 100 دينار اردني على ان يحبس حال عدم دفع النفقات يوم عن كل نصف دينار اردني بما لا يتجاوز السنة.

تاريخ الحكم / 2015/11/05 .

28. جناية رقم 2015/12 "موظف في مجلس قروي"

المتهم / 1.ع.

التهمة / اساءة الائتمان.

الحكم / حبس المدان مدة سنة وحيث ان المدان رد المبلغ المتحصل من الجريمة الى المجلس القروي قبل احالة هذه القضية الى المحكمة فان المحكمة تقرر تخفيض العقوبة الى نصفها لتصبح الحبس لمدة 6 أشهر ونظراً لاعتراف المدان ورده للمبالغ المتحصلة والبالغة (16,420 شيكل) ستة عشر الف واربعمئة وعشرون شيكل فإن المحكمة تقرر اعفائه من العقوبة المقررة وبذات الوقت الزامه بنفقات محاكمة بمبلغ 200 دينار اردني على ان يحبس في حال عدم دفع نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني بما لا يتجاوز السنة.

تاريخ الحكم / 2015/11/04 .

29. جناية رقم 2014/06 "موظف في دائرة الاحوال المدنية"

المتهم / 1.ع.

التهمة / استثمار الوظيفة.

الحكم / وضع المدان بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ 50 دينار، وحبسه مدة سنة وتغريمه مبلغ 50 دينار وذلك بخصوص تهمة استعمال طوابع مزورة، وحبس المدان مدة سنة بخصوص تهمة استثمار الوظيفة، وإلزامه برد المتحصلات الجرمية والبالغة (27,147 دينار اردني) سبعة وعشرون الف ومائة وسبعة واربعون دينار وتعادل مبلغ (162,882 شيكل) مائة واثنان وستون الف وثمانمئة واثنين وثمانون شيكل، وإلزامه بنفقات محاكمة مبلغ 500 دينار أردني ولكبر سن المدان وحيث تجد المحكمة في هذه الأسباب اسباباً تخفيفية تقديرية تقرر تخفيض عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة لتصبح الأشغال الشاقة لمدة سنتين وذلك بخصوص تهمة تزوير الطوابع، وتخفيض عقوبة الحبس من سنة والغرامة من مبلغ خمسين ديناراً أردنياً إلى الحبس لمدة ستة أشهر والغرامة بمبلغ خمسة وعشرين ديناراً اردني وذلك بخصوص تهمة استعمال طوابع مزورة، وتخفيض عقوبة الحبس لمدة سنة لتصبح الحبس لمدة ستة أشهر بخصوص تهمة استثمار الوظيفة، وتقرر المحكمة دمج هذه العقوبات وتطبيق العقوبة الأشد وهي عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين على أن يحبس حال عدم دفع نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار أردني بما لا يتجاوز السنة.

تاريخ الحكم / 2015/11/04 .

30. جناية رقم 2013/19 "أمين صندوق جمعية"

المتهم / ا.د.

التهمة / اساءة الائتمان.

الحكم / حبس المدان مدة سنتين والغرامة مائة دينار أردني وإلزامه بنفقات محاكمة مبلغ 500 دينار أردني، وإلزام المدان برد المتحصلات الجرمية والبالغة (80,500 شيكل) ثمانون الف وخمسمائة شيكل، وتقرر المحكمة تخفيض عقوبة الحبس لتصبح سنة واحده والغرامة 50 دينار على أن يحبس حال عدم دفع الغرامة ونفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار أردني لما لا يتعدى السنة.
تاريخ الحكم / 2015/11/11 .

31. جناية رقم 2014/18 "رئيس بلدية"

المتهم / ا.هـ.

التهمة / اساءة الائتمان، قبول الوسطة والمحسوبية.

الحكم / إعلان براءة المتهم لعدم كفاية الأدلة.

تاريخ الحكم / 2015/11/11 .

32. جناية رقم 2015/03 "موظفين في مجلس قروي"

المتهمين / 1- ع.ر 2- ح.ر 3- م.ح.

التهمة / اساءة الائتمان.

الحكم / ادانة المتهمين الثاني والثالث وحبس كل واحد منهما مدة سنة وإلزام كل واحد منهما بنفقات محاكمة مبلغ 200 دينار اردني وتقرر المحكمة الاخذ بالأسباب التخفيفية التقديرية وتخفيض عقوبة الحبس لتصبح الحس لمدة ستة اشهر لكل واحد منهما ولذات الاسباب التخفيفية التقديرية تقرر المحكمة وقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات على ان يحبس من لم يدفع منهم نفقات المحاكمة بواقع يوم عن كل نصف دينار اردني بما لا يتخطى السنة، وبذات الوقت اعلان براءة المتهم الاول لعدم توفر الادلة الكافية.
تاريخ الحكم / 2015/12/20 .

❖ مجموع الاحكام الصادرة من محكمة جرائم الفساد للعام 2015 هي 32 حكم

28 قضية <<<< إدانة

3 قضايا <<<< براءة

قضية واحدة <<<< رد الدعوى (عدم قبول الدعوى)

مجموع القضايا المنظورة امام محكمة جرائم الفساد <<<< 37 قضية.

تطبيقاً لأحكام المادة (2) من قانون مكافحة الفساد المعدل رقم (1) لعام 2005 بشأن المكلفين الخاضعين لتعبئة اقرار الذمة المالية، فقد تم خلال العام 2015 استكمال إجراءات توزيع الإقرارات على كافة المكلفين الخاضعين لكافة الفئات والشرائح في الوظيفة المدنية وموظفي المحافظات بإستثناء الوظائف الخدمائية والحرفية التي لا يوجد لديها أي صلاحيات مالية أو إدارية مثل الحراس والمراسلين والسائقين فقد تم تأجيلهم لمرحلة لاحقة، كما تم استهداف قطاعات جديدة من الفئات الخاضعة لأحكام القانون حيث تم استهداف النقابات واتحاداتها وباقي الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية التي لم يتم استهدافها خلال الفترة السابقة وتم العمل على إعادة تجديد الإقرارات للعديد من المكلفين الذين مضى أكثر من ثلاث سنوات على تعبئتهم للإقرار السابق، وبذلك تكون الفئات التي تم استهدافها من المكلفين الخاضعين لتعبئة اقرارات الذمة المالية لغاية نهاية العام 2015 هم:

- 1 - الموظفين العاملين في الخدمة المدنية لكافة مؤسسات وهيئات الدولة باستثناء الوظائف الخدمائية والحرفية التي لا يوجد لديها صلاحيات مالية أو ادارية مثل الحراس والمراسلين والسائقين.
- 2 - الموظفين العاملين في المحافظات باستثناء الوظائف الخدمائية والحرفية.
- 3 - اعضاء لجان المشتريات والعطاءات والكوتا في كافة مؤسسات الدولة.
- 4 - اعضاء المجالس المحلية المنتخبين وموظفي الهيئات المحلية ممن يعملون في الجوانب المالية والرقابية والشؤون القانونية والهندسية بما فيهم المدير العام أو مدير المجلس المحلي.
- 5 - العسكريون من رتبة ملازم فأعلى لكافة منتسبي الاجهزة الامنية.
- 6 - الشركات المساهمة العامة التي تساهم فيها الدولة بنسبة 100%.
- 7 - موظفو أمانه سر منظمة التحرير الفلسطينية.
- 8 - موظفو صندوق الاستثمار الفلسطيني
- 9 - موظفو دائرة شؤون المفاوضات.
- 10 - اعضاء مجالس الادارة للجمعيات الخيرية والموظفون العاملون في الشؤون المالية أو من لهم صلاحية حق التوقيع عن تلك الجمعيات.

وقد بلغ عدد الإقرارات الموزعة على المكلفين الخاضعين لإحكام القانون لكافة القطاعات والشرائح المختلفة خلال العام 2015 ما مجموعه 17877 إقرار وبذلك يكون مجموع كافة الإقرارات الموزعة لغاية نهاية العام 2015 ما مجموعه 37945 إقرار، فيما بلغ عدد الإقرارات المستلمة فعلياً خلال العام 2015 ما مجموعه 13783 إقرار وبذلك يكون مجموع الإقرارات المستلمة فعلياً لغاية نهاية العام 2015 ما مجموعه 29000 إقرار.

ولا يزال العمل مستمر من قبل الهيئة على توزيع الإقرارات على باقي المكلفين الخاضعين في كافة القطاعات والشرائح المختلفة وفي نفس الوقت جاري العمل على متابعة إستلام الإقرارات من المكلفين الخاضعين الذين تم تكليفهم بتعبئة الإقرارات خلال العام 2015 وذلك لتسليمها للهيئة ضمن الفترة القانونية المسموحة لهم بموجب القانون، وفيما يلي جدول تفصيلي يوضح عدد الإقرارات التي تم توزيعها واستلامها على القطاعات المختلفة وذلك بشكل تراكمي منذ بداية العمل على توزيع الإقرارات على المكلفين من تاريخ 2012/02/01 ولغاية 2015/12/31:

الرقم	البيان	الإقرارات الموزعة	الإقرارات المستلمة
1	المؤسسات والوزارات الحكومية (الموظفون المدنيون) وتجديد تعبئة الاقرار ومكلفين جدد	20424	16129
	هيئة مكافحة الفساد	55	55
2	منتسبي الاجهزة الامنية	8929	7732
3	اعضاء الهيئات المحلية	3439	2480
4	موظفي الهيئات المحلية	2535	2020
5	الجمعيات الخيرية	2421	477
6	الشركات التي تساهم بها الدولة أو تملكها بالكامل	117	87
7	النقابات	80	20
	المجموع	37945	29000

كشف بالجهات التي تم إستهدافها لتعبئة الإقرارات خلال العام 2015:

البيان	اخر التطورات
الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية	تم استكمال توزيع اقرارات الذمة المالية على المكلفين في الجمعيات الخيرية وذلك بالتنسيق مع وزارات الاختصاص، وسيتم استكمال متابعة كافة المكلفين الخاضعين خلال العام 2016.
موظفو الهيئات المحلية	تم استكمال توزيع الإقرارات على موظفي المجالس المحلية الذين لم يتم استهدافهم خلال العام 2014.
اعضاء مجالس الهيئات المحلية	تم استكمال توزيع الإقرارات على باقي اعضاء الهيئات المحلية الذين لم يتم تسليمهم خلال العام 2014.
النقابات واتحاداتها	تم استهدافهم لأول مرة خلال العام 2015 وجاري العمل على متابعتهم خلال العام 2016
تجديد دورية الإقرارات للمكلفين الذين مضى على تكليفهم أكثر من ثلاث سنوات	تم اعادة تكليف المكلفين الذين مضى على تعبئتهم للإقرار السابق اكثر من ثلاث سنوات

المكلفين غير الملزمين بتعبئة اقرارات الذمة المالية:

الجدول المرفق يبين المكلفين الخاضعين لتعبئة اقرار الذمة المالية وفقاً لأحكام القانون والذين تم استهدافهم خلال الفترة السابقة ولم يقوموا بتعبئة الإقرارات الخاصة بهم، حيث ان 1315 مكلف لم يقوموا بالتعبئة لأسباب مبررة بسبب اجازة دراسية أو اجازة بدون راتب أو في مهمة خارجية أو الانتقال لمؤسسة أخرى أو احواله للتقاعد إلى غير ذلك من الاسباب، فيما بلغ عدد المكلفين الذين لم يقوموا بتعبئة الإقرارات الخاصة بهم لأسباب غير مبررة 1400 مكلف، وفيما يلي جدول يوضح توزيعهم حسب المؤسسات التي يعملون لديهم:

البيان	المكلفين الذين لم يقوموا بتعبئة الإقرارات لأسباب مبرره	المكلفين الذين لم يقوموا بتعبئة الإقرارات لأسباب غير مبرره
الموظفون المدنيون	618	64
منتسبي الاجهزة الامنية	313	864
اعضاء الهيئات المحلية	331	472
موظفو الهيئات المحلية	29	0
الجمعيات	24	0
المجموع	1315	1400

أ: على صعيد الأنظمة واللوائح والموارد البشرية والتدريب:

1. الأنظمة واللوائح والتعليمات التنفيذية:

صادق مجلس الوزراء على الهيكل التنظيمي للهيئة وعلى نظام موظفي هيئة مكافحة الفساد رقم (7) لعام 2011 بتاريخ 2011/6/7. ولضمان حسن تنفيذ مهامها بشكل فعال، قامت الهيئة بتطوير اللوائح والتعليمات التنفيذية إستناداً إلى قانون مكافحة الفساد المعدل رقم (1) لسنة 2005 وإلى نظام موظفي هيئة مكافحة الفساد، تم إعداد واعتماد:

1. مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة لموظفي هيئة مكافحة الفساد.

*توقيع مذكرة تعاون وتفاهم بين هيئة مكافحة الفساد وديوان الموظفين العام ووزارة التربية والتعليم العالي للتدريب على مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة.

2. التدريب :

تولي الهيئة اهتماماً كبيراً بكادرها البشري تماشياً مع توجهات الهيئة فيما يتعلق بمفهوم إدارة وتخطيط الموارد البشرية، ولتحقيق ذلك قامت بمنح جميع العاملين في الهيئة فرصاً للمشاركة في العديد من الدورات وورش العمل والندوات والمؤتمرات لرفد معارفهم وتنمية مهاراتهم في جميع المجالات، كما تهتم الهيئة بكوادرها البشرية ويستفيد العاملون فيها ويتدربون داخل أماكن عملهم، ويقوم المسؤولون بنقل معارفهم وخبراتهم إلى العاملين في مختلف الإدارات العامة. ولقد استفاد العاملون في الهيئة والنيابة المنتدبة من المشاركة في المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية المنعقدة والمتنوعة، وكانت أهم المواضيع التي تم تغطيتها في هذه النواحي هي كالاتي:

2.1. الدورات التخصصية التي انعقدت في فلسطين وخارجها:

- شاركت الهيئة بالعديد من الدورات والمؤتمرات لموظفي الهيئة والنيابة المنتدبة ومن خارج الهيئة لرفد معارفهم وتنمية قدراتهم كالتالي :

- تم المشاركة في 4 دورات من الدورات التخصصية التي انعقدت خارج فلسطين حيث شارك فيها 10 موظفين من كادر الهيئة والنيابة العامة المنتدبة للعمل لدى الهيئة.
- كما شاركت الهيئة والنيابة العامة المنتدبة للعمل لديها بعدد من المؤتمرات وورشات العمل المنعقدة خارج فلسطين وعددها 13 مؤتمر دولي وورشة عمل.

3. تكنولوجيا المعلومات:

3.1. النشر الإلكتروني لأنشطة وأخبار الهيئة.

- تطوير عملية النشر الإلكتروني لنشاطات وأخبار الهيئة.
- تطوير الموقع الإلكتروني للهيئة بتصميم جديد.
- اطلاق قناة خاصة بهيئة مكافحة الفساد على اليوتيوب.

3.2. أمن المعلومات:

توفير الحماية للأجهزة وملفات وبيانات الهيئة من خلال تفعيل وتحسين إعدادات الجدار الناري لتحسين آليات حماية الشبكة الداخلية من المخاطر الخارجية.

- تحديد صلاحيات المستخدمين على الأجهزة المكتبية وذلك لتوفير الحماية للأجهزة من البرمجيات الضارة.
- تحسين آليات النسخ الاحتياطي للبيانات والمعلومات على الشبكة من خلال تركيب وتشغيل نظام خاص بالنسخ الاحتياطي.

3.3. اتمتة أعمال الهيئة وتطوير الأنظمة المحوسبة:

تسهيل وتسريع انجاز أعمال الهيئة وبناء بيئة عمل تكاملية لجميع الخدمات من خلال بناء وتطوير نظام خاص بإدارة ومتابعة الشكاوى الواردة للهيئة.

4. موازنة الهيئة:

4.1. الإيرادات:

قامت وزارة المالية بتحويل مبلغ 9000000 شيقل وهو ما نسبته 100% من إجمالي قيمة الموازنة المخصصة والمعتمدة للعام 2015.

4.2. منحة العدالة والأمن للشعب الفلسطيني :

- تم توقيع اتفاقية بين الأمم المتحدة وهيئة مكافحة الفساد باسم منحة العدالة والأمن للشعب الفلسطيني بتاريخ 2014/9/23 وقد تم فتح حساب خاص للمشروع بواسطة وزارة المالية برقم 2215616 لدى بنك فلسطين، وبموازنة تقديرية معتمدة كمرحلة أولى للمشروع بقيمة 224826 دولار، وتم تحويل مبلغ 179860.80 دولار منها فقط ونسبة 80% وتم صرفها بالكامل على بنود أنشطة المشروع المختلفة.

- وبتاريخ 22-11-2015 تم التوقيع مع الجهة المانحة على المرحلة الثانية من المشروع و بموازنة تقديرية بقيمة 288676 دولار، وقد قامت الجهة المانحة بتحويل دفعتين بقيمة 129904.20 دولار وهو ما نسبته 45% من الموازنة المعتمدة.

وفيما يلي بيان ما تم صرفه على تنفيذ الأنشطة المختلفة للمنحة حتى 31-12-2015:-

اسم النشاط	المبلغ بالدولار
تقييم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	12000
ورش عمل في التوعية	38268
تدريب على مدونة سلوك	94129
التدريب ضد الفساد	23108
الإعلام	29977
تعزيز البحث العلمي في مكافحة الفساد	23657
المطبوعات والتوعية	12696
تعزيز ورفع قدرات الشركاء	11654
المجموع	245489

5. النفقات:

- وفيما يلي تحليلاً مالياً موجزاً للنفقات الرأسمالية والإدارية خلال العام 2015 حيث بلغ إجمالي النفقات على البنود المختلفة للنفقات مبلغ 1534533 دولار (وذلك باحتساب متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيقل يوم 31/12/2014 الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية بقيمة 3.9050):

5.1. النفقات الرأسمالية :

- لم تمثل النفقات الرأسمالية أي ثقل نهائياً على بنود الإنفاق الإجمالية في الهيئة، فلم تبلغ نسبة الإنفاق على البنود الرأسمالية أكثر من 0.28% من إجمالي بنود النفقات كافة في الهيئة.

5.2. النفقات الإدارية :-

- إن بند الرواتب والمكافآت هو البند الرئيسي في نفقات الهيئة التشغيلية وهو يُمثل نسبة 79.35% من إجمالي قيمة النفقات خلال العام 2015 يليها في الأهمية النسبية بند إيجار المبنى بسبة 7.73% ثم بند نفقات السفر للخارج وتذاكر السفر بنسبة 3.97% ثم بند الصيانة بنسبة 1.18%، أما باقي النفقات الإدارية الحكمية (كهرباء ومياه واتصالات ومحروقات، إلخ) مجتمعة على نسبة 3.69%.
- بلغت الرواتب والمكافآت مبلغ 1217640 دولار.
- بلغ قيمة الإيجار السنوي للمبنى مبلغ 118629 دولار.
- بلغ بند مهمات السفر للخارج شاملاً قيمة تذاكر السفر في بعض المهمات مبلغ 60952 دولار.
- بلغت نفقات ورشات العمل (أجور مدرّبين وضيافة وقاعات ومطبوعات) مبلغ 21297 دولار.
- بلغت نفقات الصيانة مبلغ 18117 دولار.
- بلغت قيمة المحروقات وغاز التدفئة مبلغ 20563 دولار.
- بلغت نفقات الكهرباء والمياه مبلغ 19318 دولار.
- بلغت نفقات الهاتف الأرضي والفاكسات والهاتف الخليوي مبلغ 16706 دولار.
- بلغت نفقات الترجمة وخبراء الخطوط والبصمات مبلغ 10480 دولار.
- بلغت نفقات الضيافة مبلغ 8655.44 دولار.
- بلغت نفقات قرطاسية والمطبوعات مبلغ 4217 دولار.
- وبلغ تأمين وترخيص سيارات الهيئة مبلغ 2836.88 دولار.

سابعاً: على صعيد المشاركات في الإجتتماعات والفعاليات العامة والخاصة:

تمت المشاركة في الإجتتماعات الرسمية والفعاليات الوطنية والفعاليات الخاصة التالية:

1. إجتماع مع رئيس مجلس الوزراء.
2. إجتماع مع رؤساء الكتل البرلمانية وأعضاء من المجلس التشريعي.
3. إجتماع مع رئيس مجلس القضاء الأعلى.
4. إجتماع مع رئيس ديوان الرئاسة.
5. إجتماع مع رئيس الشرطة الأوروبية.
6. إجتماع مع وفد من البنك الدولي.
7. إجتماع مع وفد من UNODC.
8. إجتماع مع وفد من UNDP.
9. إجتماع مع وفد من التعاون البريطاني.
10. إجتماع مع نائب القنصل الامريكي للشؤون الاقتصادية.
11. إجتماع مع فريق الخبراء الحكوميين الخاص باتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.
12. إجتماع مع الفريق الوطني لبرنامج مكافحة الفساد والشفافية.
13. إجتماع مع رئيس بلدية الخليل.
14. إجتماع مع مجلس إدارة مؤسسة (أمان).
15. إجتماع مع عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني.
16. إجتماع مع اتحاد نقابات عمال فلسطين.
17. المشاركة في إجتماع المجلس الوطني.
18. استقبال وفد من المملكة العربية السعودية.
19. استقبال وفد من اللجنة السريانية الارثوذكسية.
20. استقبال وفد من وجهاء مدينة الخليل.
21. المشاركة في حفل افتتاح مبنى الاذاعة والتلفزيون الجديد.
22. المشاركة في تدريب دورة القيادات المتوسطة.
23. المشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للمياه.
24. المشاركة في مؤتمر "فلسطين في الامم المتحدة" في جامعة القدس المفتوحة.
25. المشاركة في احتفال ورشة تقييم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
26. المشاركة في احتفالية العيد الوطني 65 للهند.
27. المشاركة في حفل استقلال سيريلانكا.

28. المشاركة في حفل العيد الوطني المصري.
29. المشاركة في حفل اليوم الوطني لبيلغاريا.
30. المشاركة في الإحتفالية الخاصة بعيد ميلاد الإمبراطور الياباني.
31. المشاركة في الإحتفالية الخاصة بتولي الملك المغربي العرش.
32. المشاركة في حفل اليوم الوطني الاسباني.
33. المشاركة في حفل إطلاق مجموعة من المشاريع لوزارة الصحة في محافظة الخليل.
34. المشاركة في جلسة نقاش لأبحاث التميز القانوني في مكافحة الفساد.
35. المشاركة في جلسة استماع حول "تنفيذ قرارات الحكم" في مؤسسة استقلال.
36. المشاركة في إحياء ذكرى رحيل أبو عمار.
37. المشاركة في افتتاح المسابقة القضائية لتعيين قضاة المحاكم الشرعية.
38. المشاركة في افتتاح مؤتمر فلسطين الدولي الثامن عشر للطب المخبري.
39. المشاركة في حفل افتتاح حديقة الاستقلال.
40. المشاركة في حفل افتتاح مقر شركة اتحاد المقاولين.
41. المشاركة في حفل تخريج طلاب جامعة النجاح.
42. المشاركة في حفل افتتاح مبنى وزارة الخارجية.
43. المشاركة في حفل أمان السنوي.
44. المشاركة في حفل استقبال القنصل الامريكي الجديد.
45. المشاركة في حفل تكريم ووداع مدير مكتب جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.
46. المشاركة في حفل ذكرى رحيل جورج حبش.
47. المشاركة في حفل استقبال بمناسبة اليوم العالمي للاحصاء.
48. المشاركة في الاجتماع الوزاري للجنة انضمام دولة فلسطين للمعاهدات والمواثيق الدولية.
49. المشاركة في فعاليات حفل إشهار وتوقيع كتاب "إسرائيل الأبارتهايدية".
50. المشاركة في فعاليات انطلاق المؤتمر القضائي السادس.
51. المشاركة في فعاليات الملتقى الثقافي التربوي.
52. المشاركة في فعاليات انطلاق المؤتمر الدولي للاحصاءات.
53. المشاركة في ورشة عمل خاصة باطلاق مدونة السلوك الخاصة بالموظفين العموميين.
54. المشاركة في فعاليات ورشة عمل الخطة التشريعية.
55. المشاركة في فعاليات ورشة عمل خاصة بالتحقيقات المالية وارتباطها بعمليات غسل الاموال.
56. المشاركة في فعاليات ورشة عمل بخصوص قانون حق الحصول على المعلومات.

يمكن حصر كافة المعوقات والتحديات التي واجهت الهيئة خلال الفترة السابقة:

أ : الاحتلال الاسرائيلي:

يشكل الاحتلال الاسرائيلي التحدي الأكبر والمعيق الأساسي لجهود مكافحة الفساد، حيث أنه قد تعذر إجراء التحقيقات أو جلب واحضار المتهمين في المناطق التي تقع خارج السيطرة الأمنية الفلسطينية والتي تعرف بمناطق C، وكذلك قيام الاحتلال الاسرائيلي بحماية المجرمين من مرتكبي جرائم الفساد من خلال منع توقيف أو التحقيق مع المتهمين بجرائم فساد من الفلسطينيين الذين يحملون الهوية الزرقاء.

ب :التعاون القضائي الدولي والإقليمي:

- لقد تقدمت النيابة العامة المنتدبة لدى هيئة مكافحة الفساد بأكثر من مذكرة لاسترداد مجرمين ولم يتم تنفيذ أي منها بحجج ودواعي مختلفة - بإستثناء حالة تسليم متهم فلسطيني بموجب مذكرة استرداد قضائية حيث تم تسليمه من المملكة الاردنية الهاشمية الى دولة فلسطين- الأمر الذي يجعل عدم الإلتزام بالمساعدة القضائية الدولية من الدول العربية الأطراف باتفاقية الرياض عائقاً أمام مواصلة التحقيقات وجلب المتهمين سواءً للتحقيق معهم أو إحالتهم للمحاكمة.
- عدم توافر بعض وسائل التحقيق والمعدات اللازمة لمتابعة التحقيق أو البحث واكتشاف جرائم الفساد، وذلك لعدة أسباب الاحتلال أحدها (منع إدخال بعض المعدات) مما يوجب علينا السعي لتحديد الأولويات بتوفير المعدات والوسائل التقنية الحديثة اللازمة من خلال التنسيق مع الجهات المختصة.

ج: معوقات وتحديات داخلية:

- مُدد وإجراءات التقاضي والمحاكمة أمام محكمة الاستئناف والنقض وتحديداً فيما يخص الدفوع الشكلية التي تثار قبل البت بموضوع الدعوى مما يعرقل إجراءات التقاضي ويؤدي إلى عدم إمكانية الإسراع بالدعوى أمام محكمة جرائم الفساد، مما يستدعي إجراء تعديلات تشريعية أو اتخاذ إجراءات من قبل مجلس القضاء الأعلى فيما يخص مُدد وإجراءات الاستئناف والنقض المثارة قبل الحكم بالدعوى.
- بعض الملفات بحاجة لإجراءات تستغرق وقتاً، كطلب إعداد تقرير رقابي من ديوان الرقابة المالية والإدارية والذي قد يستغرق أشهراً لإعداده.
- هناك ملفات تزد من مشتكين في قطاع غزة، وإن كانت نسبتها قليلة، وتواجه الهيئة صعوبات في استكمال الملفات أو طلب الوثائق أو التدقيق.

- تعدد شرائح المكلفين الخاضعين لأحكام القانون حيث ان هناك العديد من القطاعات الخاضعة لتعبئة الإقرارات وهذا يتطلب وقت كبير لتجميع البيانات حول الاشخاص المكلفين والتنسيق مع جهات الاختصاص حول آلية التواصل.
- عدم توفر بيانات كاملة عن العناوين والمقرات والاشخاص القائمين على العديد الجمعيات الخيرية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات لدى وزارات الاختصاص
- وجود اختلاف بين احصائيات وبيانات وزارة المالية حول المكلفين الخاضعين مع بيانات واحصائيات ديوان الموظفين العام من حيث عناوين ومكان عمل العديد من الموظفين الخاضعين لتعبئة الإقرارات.
- وجود صعوبات في الاتصال والتواصل بعض المكلفين تعبئة الإقرارات في الوظيفة العمومية وذلك بسبب انتقالهم للعمل لدى جهات اخرى أو اعارتهم أو انتدابهم مما يشكل صعوبة في التواصل، أما المكلفين الممتنعين عن تعبئة اقرارات الذمة المالية فقد تم توجيه إخطارات لهم للالتزام بالتعبئة وبخلاف ذلك سيتم تطبيق احكام القانون بشأنهم.
- هناك حاجة ضرورية لزيادة التوعية حول مفهوم واهمية اقرارات الذمة المالية حيث يتطلب عقد ورشات حول بيان الآليات الفنية والجوانب القانونية لتعبئة إقرار الذمة المالية وهذا يستغرق وقت طويل من اجل تنفيذه والإعدادات اللازمة له.